الأمـم المتحـدة

S/PV.5649

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٤٩**

الأربعاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة دلاميني زوما/السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد كوتان
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد شافيز
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيدة ليوزنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أدادا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين

07-28576 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، السودان، فييت نام، ليبريا، مصر، ناميبيا، النرويج واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعتزم وبموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، يسرني أن أدعو السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد سعيد جنيد، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إلى الجلوس في المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ووفقا للدعوتين الموجهتين من المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أدعو سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد عبد الوهاب، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة، كما أدعوهما إلى شغل مقعديهما في جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2007/148، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤آذار/مارس ٢٠٠٧، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

سأدلي الآن ببيان، بصفتي وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا.

ليست هذه أول مرة تجري فيها مناقشة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين، في مجلس الأمن أو الجمعية العامة. والسبب في ذلك هو أننا نشهد تزايدا في الاعتماد على المنظمات الإقليمية في حل بعض الصراعات التي تواجهنا حالياً.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان للبحث عن وسائل لتوطيد العلاقة مع المنظمات الإقليمية، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأملنا أن نتمكن، أثناء فترة ولايتنا في مجلس الأمن، من الإسهام في الإعراب عن هذه المسألة وتوضيحها بشكل أفضل.

وفي آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي، طلب رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة إلى الأمم المتحدة:

”أن تدرس، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إمكانية تمويل عمليات حفظ

السلام المضطلع بها من قِبل الاتحاد الأفريقي، أو في ظل سلطته وبموافقة الأمم المتحدة، من خلال الاشتراكات المقررة''.

وجاء قرار الاتحاد الأفريقي متابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، التي دعت إلى المزيد من تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي.

وتدل على هذه الشراكة مكاسب الروابط التي شهدناها في تلك الحالات التي عملت فيها الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في أماكن مختلفة مثل ليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وكوسوفو والسودان، وسواها. وفي جميع تلك الحالات، تفاوت التعاون من الترتيبات المخصصة إلى إعادة الانتشار المنظم لبعثات حفظ السلام.

لكن ذلك التعاون لا يعفي مجلس الأمن من المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، المناطة به بموجب الميثاق، إذ يبقى هذا المجلس الجهاز الرئيسي المكلف بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نعتقد بقوة أنه ينبغي لنا تنسيق جهودنا الأمنية الجماعية في إطار الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، شهدنا المنظمات الإقليمية تقدم إسهامات في صون السلام والأمن الدوليين. إذ تدخَّل الاتحاد الأفريقي في بعض الحالات التي لم تكن فيها الأمم المتحدة قادرة على التدخل، فضلا عن حالات كانت فيها التدخلات العاجلة للأمم المتحدة أمرا ضروريا ولكنه غير ممكن. وفي بعض الحالات تستغرق عمليات الأمم المتحدة نفسها وقتا طويلا لاستكمالها بينما تتدهور الأوضاع الأمنية على أرض الواقع. وبالتالي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد في معالجة أوجه النقص العملية تلك.

إن المنظمات الإقليمية تأتي بمزايا حسنة لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك قرب هذه المنظمات من الحالات المعينة للصراع وفهمها المستنير لها. ولدى هذه المنظمات مرونة أكبر للتدخل، وخاصة خلال المراحل الأولية، كما يمكنها أن تشارك في جهود الوساطة حينما تنشأ الصراعات.

وتمثلت تجربتنا في بوروندي في أن الاتحاد الأفريقي اختار أن يتدخل في وقت لم يكن في وسع الأمم المتحدة، نظرا لعدم وجود وقف دائم لإطلاق النار بين الأطراف، أن تقوم بنشر بعثة لحفظ السلام. وحصلت حالات أخرى منح المجلس فيها تأييدا بأثر رجعي لمشاركة المنظمات الإقليمية. وأدى ذلك إلى النظر إلى المجلس بأنه لم يتصرف بطريقة متسقة؛ ومن هنا يلزمنا المزيد من إيضاح العلاقة مع المنظمات الإقليمية.

وفضلا عن ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلس السلام والأمن، الذي يكمّل جدول أعماله جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى إثارة مسألة كيفية التمكن من الربط بين قرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرارات هذا المجلس. وكانت هناك مناسبات استجاب فيها هذا المجلس لقرارات مجلس السلام والأمن. ولكن حصلت أيضا مناسبات لم تجر فيها الأمور على هذا النحو، وذلك ما يسترعي الانتباه إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئتين.

وفي حالة بوروندي شهدنا كيف أن عمل الاتحاد الأفريقي كان مكملا لقرارات مجلس الأمن. ونأمل في القيام بعملية مماثلة في الصومال. ويتوقف الأمر على مجلس الأمن ليقوم بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة العسكرية في الصومال إلى قوة للأمم المتحدة في ظرف ستة أشهر، على حسب طلب الاتحاد الأفريقي.

وفي حالة الوضع في دارفور، فإن مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي على السواء يواجهان تحديات معقدة. وبالرغم من ذلك، لا شك أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان اضطلعت بدور مفيد في دارفور. فبالرغم من الموارد المحدودة، أسهمت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في حماية السكان المدنيين وساعدت العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية على الاضطلاع بمهمتهم الشاقة. ومن خلال وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لدينا إدراك أفضل للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

ولكن الشيء الوحيد الواضح هو: أن الاتحاد الأفريقي لا يمكنه أن يتحمل بمفرده عبء دارفور. ولذلك السبب ناشد الاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة أن تشارك في دارفور بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حينما يتوقع أن تغادر قواتنا السودان. وبالتالي يحدونا الأمل في التنفيذ العاجل للبعثة المختلطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان.

كما توجد تحديات أخرى تجعل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ملموسة وعملية بصورة أكبر. فهناك حاجة إلى القدرة على التنبؤ، على النحو المتفق عليه خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. والترتيبات المخصصة القائمة ليست مستدامة وستبقى دائما هشة. ويلزم أن نقوم بصياغة شكل واضح لتقاسم الأعباء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويتعين أن يستند ذلك إلى إدراك أن أهداف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين هي أهداف مماثلة. ولكن علينا أن ندرك أن الظروف تغيرت وأننا بالتالي بحاجة إلى اتخاذ قرارات جديدة للتصدي لوقائع اليوم. ومذاهب الماضي الجامدة المتصلة بكيفية دعمنا لبعثات حفظ السلام لم تعد صالحة للعمل. وتمثل المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، شركاء في الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة، وخاصة ولاية مجلس الأمن. ويتطلب ذلك منا أن نفكر من جديد في تحديد أشكال المساعدة الملموسة التي يمكن تقديمها للمنظمات الإقليمية بغية التصدي للتحديات التي نواجهها جميعا.

وبالتالي نشعر بالسرور لأن مجلس الأمن اعتمد بيانا رئاسيا يتضمن صياغة تعزز العلاقة مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك اعتزام استكشاف السبل لتقاسم أعباء صون السلام والأمن الدوليين. وما زالت حكومتي على استعداد للعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن في الأشهر المقبلة ونحن نواصل البحث عن سبل للتصدي لهذا التحدي المشترك، وبذلك الاستجابة لنداء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد سعيد جنيد، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أشارك، باسم الأمانة العامة، في المناقشة التي تعقد صباح هذا اليوم بشأن موضوع يتسم بأهمية حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين.

وأود، في البداية، أن أشيد بوفد جنوب أفريقيا، وخاصة وزيرة الخارجية دلاميني زوما، على عقد هذه الجلسة وعلى تقديم مجموعة مثيرة من التساؤلات الرامية إلى تيسير مناقشتنا. وهذه، كما قالت، هي المرة الرابعة في الأعوام القليلة الماضية التي يجتمع فيها مجلس الأمن بشأن مسألة العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويؤكد تواتر مناقشاتنا على أهمية تلك العلاقة للأمن الجماعي. وقد تم الاعتراف بتلك الأهمية في وقت إنشاء الأمم المتحدة وتم إبرازها في إطار التعاون الوارد في الفصل الثامن من الميثاق.

ويوفر ذلك الفصل توجيها واضحا ومفصلا بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والتنظيمات الإقليمية وما زال يشكل موجها أساسيا لأنشطة الأمانة العامة فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية.

وكلما زاد تعقيد التحديات لعالمنا المتسم بالعولمة، كلما أصبحت الشراكة بين منظماتنا المعنية حاسمة من أجل السعي إلى توفير أمن جماعي وفعال وعادل حقا بالنسبة لجميع الرجال والنساء في جميع أرجاء العالم. وحفظ السلام الدولي يمثل أكثر إظهار قوي وعملي لالتزامنا بالأمن الجماعي. وأصبحت الشراكة في ذلك المجال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا حاسما لنجاح مساعينا المشتركة.

والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هي إحدى أكثر الشراكات قوة في جميع الشراكات المتعلقة بحفظ السلام. وهي شراكة ترجع إلى العديد من الأعوام – إلى منظمة الوحدة الأفريقية وخلفها، الاتحاد الأفريقي – وتمت ترجمتها إلى تعاون في جميع مراحل إدارة الصراع – منع نشوب الصراع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام – في جميع أنحاء القارة الأفريقية، من الصحراء الغربية إلى جزر القمر ومن القرن الأفريقي إلى غرب أفريقيا.

إن إنشاء الاتحاد الأفريقي والتزامه بتطوير القدرات الأفريقية على حفظ السلام أعطى بعدا جديدا لشراكتنا. وأدى ذلك إلى فتح سبل جديدة فضلا عن تحديات جديدة لتعاوننا. وحقيقة أن أكثر من ٧٥ في المائة من جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينتشرون اليوم في أفريقيا تجعل علاقتنا علاقة أساسية، ليس لنجاح المساعي الإقليمية الأفريقية فحسب، بل للأمم المتحدة ولحفظ السلام الدولي في جميع أرجاء العالم. وتساهم أفريقيا بنسبة ٤٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة تلك، وهي تشارك في بعثات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وظلت تلك المساهمة متميزة في اتساقها.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، شكلنا اتجاهات جديدة طموحة في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تم إبرازها في نطاق من الوثائق – وقبل وقت قصير إعلان تشرين الثاني/نوفمبر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ودعما لالتزام الاتحاد الأفريقي بتطوير هيكله الأمني القاري وقدراته على حفظ السلام، أنشأت الأمانة العامة مؤخرا قدرات مكرسة تعرف بفريق دعم حفظ السلام في أفريقيا.

ومما يثير الاهتمام أن أغلب هذه القدرة موجود في أديس أبابا، وهو يركز على تقديم الدعم المباشر في المجالات ذات الأولوية التي يحددها الاتحاد الأفريقي، وهي المجالات العسكرية ومجالات الشرطة والشؤون الإدارية والمال، فضلا عن نظم المعلومات والاتصالات. ويتمثل الهدف من هذا التعاون في تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠.

وبعد المناقشات الكثيرة التي أجريناها مع الرئيس كوناري وصديقنا المفوض جنيد، الذي أرحب به ترحيبا حارا في هذه القاعة، أعدت المنظمتان خطة عمل مشتركة بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، فضلا عن خطة عمل سنوية تفصيلية تركز على ثلاثة مجالات: تقديم الدعم لتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي في التخطيط لبعثات حفظ السلام وفي إدارة البعثات وفي تقديم الدعم للبعثات، خاصة في اللوجستيات وإدارة الموارد.

وجنبا إلى جنب مع خطة العمل المذكورة، نواصل تعميق التعاون في مجالات تنفيذ محددة كالتدريب وتبادل المعلومات، سواء مع الاتحاد الأفريقي أو مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لا تزال من الشركاء

الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الصعيد دون الإقليمي.

وقد أصبح التعاون بيننا مكثفا بشكل خاص على مستوى حالات صراع محددة. وسوف أقتصر في ملاحظاتي صباح اليوم على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في منطقتين من مناطق الصراع، هما دارفور والصومال.

أما في سياق أزمة دارفور، فقد نشأت بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ علاقة للتعاون والتعزيز المتبادل تعيد تعريف نطاق شراكات حفظ السلام ومحتواها.وتقدم الأمم المتحدة الدعم الاستراتيجي للبعثة الأفريقية في السودان، من خلال خلية خاصة للمساعدة أقيمت في أديس أبابا. ويسهم هذا العمل بشكل مباشر في تطوير خطط الاتحاد الأفريقي للبعثة الأفريقية وتحسينها. وتيسر هذه الخلية تقديم الأمم المتحدة المساعدة العملية لعمليات البعثة في الميدان، بما في ذلك نشر الخبراء التقنيين لمد يد المساعدة للبعثة في مجالات التخطيط، واللوجستيات، والاتصالات، والنقل.

وتقوم البعثة من جانبها بدور فعال في تقديم الدعم للقوافل الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية في دارفور، التي تحول الحالة الأمنية فيها كثيرا كما يعلم المجلس دون وصولها. كذلك تقدم الأمم المتحدة قدرا كبيرا من الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع بتوفيرها الخبرة الفنية والدعم اللوجستي لوساطة الاتحاد الأفريقي وللمشاركين في المحادثات التي عقدت في أبوجا في العام الماضي.

ويستمر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام في دارفور بالجهود المشتركة التي يبذلها المبعوثان الخاصان يان إلياسون وسالم أحمد سالم لتنشيط العملية السياسية والتوصل إلى وقف فعال لأعمال القتال. ويتعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إعداد مضامين مجموعات الدعم الكبيرة التي تقدمها الأمم المتحدة لجهود الاتحاد من أجل حفظ السلام في دارفور. ويبلغ هذا التعاون ذروته في التخطيط المشترك المضطلع به في أديس أبابا من أجل القيام بعملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ورهنا بالتعاون من جانب حكومة السودان، سيمثل تنفيذ هذه المبادرات ترتيبا غير مسبوق من ترتيبات حفظ السلام بين الأمم المتحدة وإحدى المنظمات الإقليمية. كما يفتح الباب أمام تقديم الأمم المتحدة لدعم مالي كبير إلى البعثة الأفريقية في السودان استنادا إلى وجود هياكل مشتركة للقيادة والسيطرة والإدارة.

وإذا انتقلنا إلى الصومال، فكما يعلم أعضاء المجلس، بدأ الاتحاد الأفريقي في أوائل أذار/مارس نشر عملية تعرف باسم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ووصل إلى الصومال حتى الآن ١ ٧٠٠ من الجنود الأوغنديين. غير أن الحالة الأمنية في هذا البلد، وخاصة في مقديشيو، لا تزال متوترة وغير مستقرة. ونعمل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي في دعم جهوده للحصول على المساعدة لكي يُتمّ نشر بعثته كاملةً إلى الصومال.

وتقدم إدارة عمليات حفظ السلام أيضا المساعدة للاتحاد الأفريقي في التخطيط لهذه البعثة. وقد تم تجميع فريق مؤلف من ١٠ أخصائيين في التخطيط وسيجري إيفادهم إلى أديس أبابا قريبا. وسيعمل أعضاء هذا الفريق جنبا إلى جنب مع زملائهم في الاتحاد الأفريقي للمساعدة على نشر البعثة، كما سيضطلع بالتنسيق عن كثب مع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين يقومون حاليا بتقديم الدعم لتطوير قدرات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وفي الوقت ذاته، تعود بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني في الصومال هذا الأسبوع وستقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن النتائج التي توصلت إليها. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٢ آذار/مارس، لأن لدينا اعتقاد قوي بأنه لا حل عسكري للصراع الذي ألحق بالفعل آلاما لا توصف بشعب الصومال.

ونرحب أيضا بقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية عقد مؤتمر وطني للمصالحة، ينبغي أن يتسم بالشمول قدر الإمكان من أجل خلق أساس سياسي صالح للقيام بعملية لحفظ السلام. ولعل من الضروري ألا تغيب عن بصر المجتمع الدولي في هذا الصدد الدروس الأليمة المستفادة في الصومال وغيره من الأماكن خلال العقد المنصرم.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نما التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في اتجاهات جديدة، وبطرق لم يكن ليتصورها منا إلا القليلون. فالتعاون العملي في التخطيط لمجموعة متنوعة من عمليات حفظ السلام والقيام بها يجري على جميع المستويات، وفي سياقات وأماكن متنوعة. وتوفر تلك التجارب والتحديات المتعددة مصادر ثرية لاستقاء دروس يمكن أن تثري التعاون بيننا في المستقبل وتعمّقه. ويمنحنا نطاق المبادرات الجديدة المتوازية التي بدأناها ثقة في أن البلدان الأفريقية سوف تتمكن في المستقبل من الاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام في قارتها وخارجها.

وأود في هذا السياق أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي على التزام وشجاعة قواته وشرطته وموظفيه المدنيين، الذين كثيرا ما يكونون في صدارة الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، كما كان الحال مؤخرا في بوروندي، على سبيل المثال، وذلك في وقت لم تكن الأمم المتحدة فيه مستعدة للمشاركة.

وتبرهن شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حفظ السلام على أن حفظ السلام على الصعيد الدولي كل لا يتجزأ. فنحن نهتدي في أعمالنا بمبادئ مشتركة، تتمثل في المقاصد والمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ويدعمنا نفس المجتمع الدولي الذي يقدم التوجيه السياسي والأفراد والمواد والموارد المالية ذات الأهمية الحاسمة لحفظ السلام، وتواجهنا صراعات عديدة من نفس النوع، وكثير منها في أفريقيا، وهي تتحدى التزامنا بالأمن الجماعي وتحرم قارة أفريقيا من قدر كبير مما تعدنا به.

ولا يمكن النظر إلى شراكات حفظ السلام بمعزل عن بعضها البعض. فالشركاء الآخرون، ومنهم الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي وغيرها، يؤدون دورا بالغ الأهمية في دعم حفظ السلام في أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي بناء على طلبه في حشد الدعم الدولي السياسي والمادي والمالي.

ولمجلس الأمن، وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق، دور حيوي يؤديه في تيسير الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة. وتبرهن التجديدات التي تستحدثها الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على ما ينطوي عليه هذا التعاون من إمكانيات عملية. ونتطلع إلى أن ينظر المجلس في كيفية النهوض بتحقيق ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سعيد جنيد، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي.

السيد جنيد (تكلم بالفرنسية): ائذني لي يا سيدتي الرئيسة في أن أنقل لكم في البداية آيات امتنان الرئيس ألفا عمر كوناري على إشراككم مفوضية الاتحاد الأفريقي في

جلسة المجلس هذه اليوم عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمبادرتكم المثابرة لعقد مناقشة في مجلس الأمن بشأن مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لمنظمتنا القارية، وهي مسألة كانت أيضا موضوعا لقرار اتخذ في مؤتمر قمة عقده الاتحاد الأفريقي مؤخرا، و نوليها اهتماما خاصا في المفوضية.

ومسألة تمويل الأمم المتحدة، من خلال المساهمات المالية المقدرة، لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أو تتم تحت إشرافه، نوقشت بشكل منتظم في السنوات الأخيرة بالنظر إلى ازدياد مشاركة منظمتنا في بعثات حفظ السلام. وفكرة إشراك منظمتنا القارية في عمليات حفظ السلام – فضلا عن نشر بعثات للمراقبين العسكريين ذات أجل قصير ومحدودة النطاق – ظهرت مجددا خلال مناقشاتنا بشأن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وكما يعلم المجلس، فإن المادتين ٤ (ح) و ٤ (ي) من القانون التأسيسي تخولان للاتحاد حق التدخل في الدول الأعضاء. ووردت تلك السلطة المخولة للاتحاد في المادة ٦ (د) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن.

وخلال نشر منظمة الوحدة الأفريقية – أثناء المرحلة الانتقالية إلى الاتحاد الأفريقي – للبعثة الأفريقية في بوروندي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، أثيرت المسألة الهامة المتمثلة في التمويل. واتجهت كل الأنظار، بطبيعة الحال، إلى المنظمة الأم ومجلس الأمن التابع لها الذي أسندت إليه المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

والجدير بالذكر هنا أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي نشر بعثة لحفظ السلام في بوروندي قد اتُخذ بغية نشر الأمم المتحدة لعملية لحفظ السلام وفي انتظارها. وقام الاتحاد الأوروبي بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، شأنه في ذلك شأن الشركاء الثنائيين الآخرين الذين قدموا دعما لوجيستيا وماليا، ويسروا بذلك نشر ودعم البعثة طوال ١٣ شهرا.

وبعد تلك المرحلة، أحيلت تم نقل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، التي ارتأت، في غضون ذلك، أن شروط نشر عملية لحفظ السلام قد استوفيت. غير أن الالتزام بتوفير التمويل الأوروبي الذي كان مخصصا مبدئيا للتنمية، لتمويل عمليات حفظ السلام أثار مشاكل أخلاقية. ونشأت المشكلة بشكل خاص عندما قدم الاتحاد الأفريقي، رغبة منه في الاستفادة من نموذج الشراكة من أجل السلام في حالة بوروندي، بغية إعطاء زخم جديد ومنظور طويل الأجل لتلك الشراكة، اقتراحا إلى الاتحاد الأوروبي لإقامة مرفق لتعزيز عمليات حفظ السلام التي يضطلع به الاتحاد الأفريقي أو تتم بإشرافه باستخدام تمويل أوروبي، بما في ذلك الموارد المخصصة للتنمية.

و لم يتم التوصل إلى أي قرار نهائي بشأن تلك المناقشة الأخلاقية التي مازال هاجسها يخيم على المناقشات بشأن تجديد المرفق الذي ثبتت جدواه بكل تأكيد. ويتمثل موقف الاتحاد الأفريقي في أنه لا يجب الإبقاء على ذلك المرفق فحسب، بل تعزيزه أيضا. وبالتالي، تقدم الاتحاد الأفريقي بفكرة إنشاء مرفق معني بالسلام في إطار الشراكة مع مجموعة الثمانية زائد اثنين، وبالتالي تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة كاناناكيس وأُكِدت مجددا في مؤتمري قمة إفيان وغلينيغلز.

ومهما بلغت تلك المبادرات لتمويل عمليات حفظ السلام من خلال وضع ترتيبات مخصصة من أهمية وابتكار، فلا يمكنها أن تحل محل الآليات المتاحة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، وإذ نستقوي

بإيماننا بمُثُل الأمم المتحدة للسلام والتضامن، وبالتزامنا بالدور الأساسي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، والمبدأ المتمثل في عدم قابلية السلم والأمن الدوليين للتجزئة، اغتنمت مفوضية الاتحاد الأفريقي فرصة اجتماعها مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي شكله الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لتقترح رسميا أن تنظر الأمم المتحدة في إمكانية تمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد ألأفريقي أو تتم بإشرافه من خلال المساهمات المالية المقررة.

ولدى تقديم ذلك الاقتراح، كانت المفوضية ترى أنه كلما طُلب من الاتحاد الأفريقي التدخل في حالة من حالات الصراع في أفريقيا، فإنه سيتصرف، وفقا لمبادئه الأساسية، بالنيابة عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص. وينبغي أن يكون بمقدور الاتحاد الأفريقي اتخاذ إجراء على وجه السرعة للإسهام في تحقيق الاستقرار الفوري في حالة معينة وتهيئة الظروف المواتية لنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام أو لبناء السلام. وسيتسنى القيام بذلك من خلال تشاطر الأدوار على أساس التكامل والتضامن.

وقد شُجعت المفوضية على تسجيل ذلك في تقريرها، وسلّم الفريق الرفيع المستوى في الفصل الرابع عشر بشأن المنظمات الإقليمية، بالدور المتنامي لتلك المنظمات في استعادة وصون السلام وأوصى،

> ''بأن تعدَّل القواعد المنظمة لميزانية حفظ السلام في الأمم المتحدة بحيث توفِّر للمنظمة خيار تمويل العمليات الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن من الأنصبة المقررة، حسب كل حالة على حدة''.
> (A/59/565 ، الفقرة ٢٧٢ (و))

وقد أيد الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بعنوان ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005)، لا سيما في الفقرات من ٢١٣ إلى ٢١٥، التوصية واقترح وضع خطة عشرية لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي.

وأصبحت مسألة توفير تمويل دائم يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أكثر إلحاحا أثناء نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور في السودان. ومؤخرا، زاد من حدة تلك المسألة قرار نشر عملية لحفظ السلام الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بسبب إمكانيات السلام والمصالحة في الصومال في أعقاب الحوادث الأخيرة في ذلك البلد.

والاتحاد الأفريقي باتخاذه لذلك القرار الذي تترتب عليه عواقب، كان يدرك أن وسائله بائسة – وذلك يجب التأكيد عليه – لكنه في الوقت ذاته تصرف استنادا إلى مبدئه القائم على عدم البقاء مكتوف الأيدي وإيمانه الراسخ بالتضامن الدولي. ومرة أخرى، اتجهت الأنظار بطبيعة الحال إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها الذي أذن الفعل بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبين العسكريين في الصومال. وكان ذلك هو الدافع من وراء القرار المتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير الذي

> '' طلب إلى الأمم المتحدة أن تنظر، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في إمكانية تمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أو تتم بإشرافه وبموافقة الأمم المتحدة، من خلال المساهمات المالية المقررة''.
> (القرار (VIII) 145، الفقرة ٢٠)

والسؤال المطروح أساسي لأنه يصب في جوهر العلاقة الأساسية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، ويثير مشكلة التعاون على مختلف مستويات الهيكل العالمي المعني بالأمن. والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي

والمنظمات دون الإقليمية التابعة له في موضع مناسب تماما لأنها أسندت إليها ولاية التدخل في الصراعات – وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويزداد الطلب عليها بفعل حالات الأزمة ولا يمكنها أن تتنصل من مسؤوليتها. ويتوقع الأفارقة أن تضطلع هيئاتهم بواجبها إزاء تقديم المساعدة وإبداء التضامن، في الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة مصاعب جراء ازدياد احتياجاتها في مجال عمليات حفظ السلام. ومن المنطقي أن المنظمات الإقليمية يجب أن تكون عونا للأمم المتحدة وأن تتولى قسطها من تحمل العبء ضمن الإطار القانوني لميثاق الأمم المتحدة وفصله الثامن، الذي ينبغي جعله أكثر تحديدا وتحديثا بحيث يتماشى مع الحقائق الدولية الجديدة وتطلعات جميع شعوب العالم.

وعلى ضوء الشوط الذي قطعه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، وتوقعات شعوب أفريقيا والتزامها بمثل السلام والتضامن للأمم المتحدة، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي تأمل بإخلاص أن ينظر مجلس الأمن بشكل إيجابي في طلب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وأن يقرر إنشاء آلية لمتابعة هذه المسألة. وما من شك في أن المجلس سيستلهم بالجهود المبذولة حاليا في الأمم المتحدة والرامية إلى دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، والتي ينبغي أن تفضي إلى وجود بعثة مختلطة تموّلها الأمم المتحدة من خلال اشتراكات إلزامية.

ويقيناً أن مصداقية وفعالية المنظمات الإقليمية على المحك، وكذلك الأمر بالنسبة لمتانة وديمومة علاقاتها مع الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، سوف يؤثر ذلك على مصداقية مجلس الأمن وسلطته كحارس وضامن نهائي للسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر صاحب السعادة السيد جنيد على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من أداء عمله بفعالية. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم بياناتها الخطيّة في القاعة وأن تدلي بنص موجز لدى أخذ الكلمة.

وباسم مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد رودولف أدادا وزير خارجية الكونغو.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على الاتحاد الأفريقي.

وهذا الموضوع الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنا، يعبّر عن الرؤية الجديدة لأفريقيا التي تؤكد كل يوم على طموحها لمواجهة التحديات المترابطة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية بشجاعة وعزيمة، وذلك في منطقة ما برح السلام والأمن يشكلان شاغلا كبيرا لها.

وتعكس مناقشة اليوم، من جديد، الحاجة التي تستشعر بها بشكل متزايد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات. ومن هذا المنطلق، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) قد سلّمت بقدرة المنظمات الإقليمية على الإسهام في جهود الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين ودعتها إلى المشاركة بشكل أكبر في أعمال مجلس الأمن. وبهذه الطريقة، يسلّم مجلس الأمن بأن قرب المنظمات الإقليمية من مناطق الصراع يمكّنها من الإسهام المفيد والفعال في تحقيق الاستقرار في تلك الحالات. واستنادا إلى موقعها الجغرافي، في أوروبا أو جنوب شرق آسيا أو أفريقيا،

تشارك المنظمات الإقليمية بأشكال مختلفة في صون السلم، وينبغي أن تكون مشاركتها محط اهتمامنا.

وما فتئت أفريقيا تمارس التجريب وتحسن الأدوات والقنوات من أجل منع نشوب الصراعات في القارة وإدارتها وتسويتها. وبالتالي، فإن مواجهة هذه التحديات وبذل جهود الوساطة والمصالحة والمساعي الحميدة غالبا ما يضطلع بها زعماء أفارقة بارزون لصالح الدبلوماسية الوقائية.

وعليه، فليس من المستغرب أن يلجأ الزعماء الأفارقة إلى المساعي الحميدة للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي أو يقومون بالوساطة من خلال شخص معيّن. وهذه الخطوة أيضا تستدعي وجود تعاون أوثق مع المجتمع الدولي. وإدراكا لهذه الحاجة، فقد اختار الاتحاد الأفريقي أن يوائم إجراءاته مع إجراءات الأمم المتحدة في إطار شراكة مفيدة تمكّننا من الإدارة المشتركة لعدد قليل من الأزمات الأفريقية.

وقد كان ذلك فحوى النداء الذي أطلقه الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الأخير، المنعقد في أديس أبابا من أجل التعاون الوثيق، بموجب الفصل الثامن من الميثاق، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز وتحسين عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي.

وبالمثل، فإن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال اجتماعه التاسع والستين، المنعقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أكد، في جملة أمور، على الدور الأساسي الذي يجب أن تؤديه بلدان المنطقة، التي تبذل الجهود من أجل النهوض بالسلام والمصالحة المستدامين.

إن الإدارة المشتركة للحالة في دارفور وكوت ديفوار والصومال تمثل تطورا هاما في نهج المجلس فيما يتعلق بتسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وثمة أهمية كبيرة ورمزية لإرسال بعثات مشتركة وتطوير عملية مختلطة لدارفور، وهي صيغة شراكة نأمل بإخلاص أن نشهد تنفيذها.

ومن أجل توطيد المكاسب والمحافظة على آفاق تبعث على الاطمئنان، يتعين علينا أن نستمر في تعزيز هذا النهج العملي، الذي يتماشى نصا وروحا مع الفصل الثامن من الميثاق، وإن ظل أثره مقتصرا على ممارسات مجلس الأمن. والاتحاد الأفريقي، من خلال منظماته دون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قد أظهر التزاما فعالا بمنع نشوب الصراعات وحلّها.

ولكي يكون هذا النوع من الجهد فعالا وله نتائج دائمة، لا بد من المحافظة على استمراره. وقبل كل شيء، يتعين علينا أن نزيد من استخدامنا للآليات المؤسسية والقانونية المنشأة من أجل تعزيز الشراكة القائمة على التكاملية والمزايا النسبية. وأود أن أشير هنا إلى مذكرة التفاهم بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي سمح توقيعها في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بإرساء الأساس لعملية معجلة لإضفاء الطابع الرسمي على آلية التعاون بين الهيئتين. وتملك الهيئتان الآن إطارا للتعاون الدينامي والمفيد في الإدارة المشتركة للأزمات.

وأود أن أشير أيضا إلى برنامج السنوات العشر لبناء القدرات في الاتحاد الأفريقي، والذي كان وضعه برهانا على التزام رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات أفريقيا المحددة لبناء القدرات في مجال حفظ السلام.

وانطلاقا من روح الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخة ١٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بشأن أولويات الاتحاد الأفريقي في سياق الشراكة الجديدة مع الأمم المتحدة، فإن تنفيذ ذلك البرنامج ينبغي تعزيزه، وبخاصة في المجالات الأساسية، كتخطيط وإدارة العمليات، وتدريب أفراد الشرطة المدنية والعسكرية، والدعم السوقي والمساعدة المالية. وينبغي القيام بذلك مراعاة لقيود إجراءات المنظمات الإقليمية المنخرطة في وضع سياسات جريئة لإدارة الأزمات بوسائل محدودة.

وبالاستناد إلى تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المنشور بوصفه الوثيقة A/60/891، والتوصيات الواردة في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإننا بحاجة إلى المزيد من الاتساق في إجراءاتنا المشتركة من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات. وهذه هي غاية الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، والذي ترأسه الكونغو حاليا. ويجري الاضطلاع بهذا العمل بروح الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وفي واقع الحال، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في مجال منع نشوب الصراعات. وفي أغلب الأحيان، كانت إجراءات مجلس الأمن تتمثل في التدخل بعد أن يكون الصراع قد نشب بالفعل، مع أن كلفة منع نشوب الصراع أقل كثيراً من كلفة نشر عمليات حفظ السلام المتكررة.

وأخيرا، أود أن أؤكد على الحاجة إلى إنشاء علاقة مؤسسية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الشأن، فإن البعثة التي أرسلها مجلس الأمن إلى أديس أبابا في العام الماضي مؤشر مشجع، وينبغي أن تتبعها بعثات أخرى وينبغي أن تؤدي إلى وضع إطار للتعاون بصورة منتظمة.

وفي الختام، أود أن أركز على المزايا التي يمكن الحصول عليها من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل الحفاظ على السلم والأمن كي نضمن مزيدا من التكامل والاتساق والفعالية في شراكة نعتبرها جميعا لا غنى عنها. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي الذي تقدمت به جنوب أفريقيا.

نانا إفاه – أبينتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، يسعدني أن أرحب بكم وأن أثني على وفد بلدكم لتنظيم هذه المناقشة خلال هذه المناسبة التاريخية التي تترأس فيها جنوب أفريقيا مجلس الأمن.

إن غانا ما زالت ملتزمة حق الالتزام برؤية الرئيس ثابو إمبيكي للنهضة الأفريقية التي من شأنها أن تمكن القارة من تبوء مركزها الصحيح من الشرف والكرامة في القرن الحادي والعشرين. هذا هو السياق الذي يود وفد بلدي أن يضع فيه إسهامنا في مناقشة هذا الصباح التي، بالتأكيد، تثير عددا من المسائل الشاملة التي وردت في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي المعقود في ٢٠٠٥، بما في ذلك خطة الـ ١٠ سنوات لبناء القدرات على حفظ السلام فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي.

وفي رأينا، أنه إلى جانب بناء قدرة أفريقية قوية لحفظ السلم، ضرورية لاحتواء الأخطار المباشرة، لا نستطيع أن نركن إلى عقلية تقبل الصراع الدائم بوصفه المسار الطبيعي للأحداث في قارتنا. إن رؤيتنا للنهضة الأفريقية التي نؤكد عليها، حقا، لا تنفصل عن الأهداف الإنمائية للألفية التي تمثل الإجماع الدولي على الشروط اللازمة لتحقيق السلام والأمن الدائمين، خاصة في أكثر أجزاء العالم اضطرابا. ولذلك، إنه بقدر ما نولي المزيد من الأهمية لبناء القدرة على حفظ السلام، نعتبر استراتيجية منع الصراع القليلة الكلفة هي السبيل إلى تمكين الدول الأفريقية كي نستطيع أن نصبح حقا أسياد مصيرنا.

إن الأمم المتحدة حليف لا غنى عنه في السعي إلى تحقيق عصر جديد من السلام والاستقرار في أفريقيا. وفي الواقع، رغم أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لا ينص صراحة على دور للمنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإن حتميات تاريخنا والحالة الراهنة في قارتنا من شأنها أن تملي الحاجة إلى إقامة علاقة وطيدة وتكافلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن اختيار لجنة بناء السلم لبوروندي وسيراليون مثال على المشاركة المستدامة المتوقعة من الأمم المتحدة في منطقتنا. ولذلك، إنه من الأهمية بمكان أن نعمل ما بوسعنا لبناء شراكة قوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كي تتمكن المنظمتان من أن تكمل كل واحدة جهود الأخرى بطريقة تعكس حاجة كل واحدة إلى الأخرى في إدارة الصراعات في أفريقيا. وبالفعل، فإن بعض الهياكل المؤسسية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن، قد صُممت إلى حد كبير على غرار الأمم المتحدة، مما يسهل زيادة التعاون والتنسيق بينهما.

إن عدم الاستقرار الخطير والحالة الإنسانية المتردية في العديد من أجزاء قارتنا يدفعاننا أحيانا إلى التساؤل عما إذا كانت رؤية النهضة الأفريقية، التي صيغت بطريقة محكمة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، قد احتضنتها حكوماتنا وشعوبنا بكل صدق. وإن ثلثي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم ما زالت تنتشر في أفريقيا. وأصبح الحرمان غير المقبول الذي تعاني منه شعوبنا، في العديد من المجالات، الشغل الشاغل للعديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي هذه الظروف، يجب علينا أن نتكلم بكل قوة للدفاع عن تلك المبادئ والقيم التي سوف تساعدنا على تحقيق رؤيتنا المشتركة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا إدانة أي توجهات من شأنها أن تضعف احتمالات تحقيق عصر جديد من السلم والاستقرار في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والعديد من الهيئات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ونظرائهم لتعزيز قدرتهم على بناء السلم، مع الدعم من الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى.

ويجب التأكيد، في هذا الصدد، على أن فعالية الاتحاد الأفريقي كشريك في صنع السلام لا تعني اعتماده لوحده على قدرته على تعبئة الدعم المالي واللوجستي الكافيين. وتعتمد كذلك إلى حد كبير على قدرة الاتحاد الأفريقي على تجاوز أي معوقات سلبية لقدراته نتيجة لدينامياته السياسية الداخلية. وفضلا عن ذلك، إنه من الضروري للاتحاد الأفريقي أن يولي اهتماما كبيرا للآثار الناجمة عن النهج المتسق لعمليات الأمم المتحدة للسلام التي تظهر بوصفها النموذج المفضل.

لقد اتضح مرة تلو الأخرى أن المجتمع الدولي يكون أكثر فعالية عندما يتوحد خلف مسعى دبلوماسي مشترك ويدعمه بالإرادة السياسية لتنفيذ قراراته. لكننا، لسوء الحظ، لا نعيش في عالم مثالي؛ فمصالح الدول أحيانا تتصادم وقلّما تتطابق، وبالتالي تحول دون القيام بعمل حاسم وفي الوقت المناسب، حتى في وجه المذابح الفظيعة والمعاناة الإنسانية الحادة التي تؤثر على الملايين من البشر.

وبناء على ذلك، ففي حين يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما المبدأ السياسي الملائم للقيادة الأفريقية لحفظ السلام في القارة، نود أن نحذر من التوسع كثيرا في تلك الفكرة بحيث تصبح عقيدة أخرى تؤدي إلى الشلل. حتى وإن كان النشر المشترك للقوات بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية يمثل أفضل البدائل الممكنة لعمليات حفظ السلام التقليدية، فالهدف الرئيسي في هذه الحالات ينبغي أن يكون مصلحة

ضحايا الصراع من المدنيين الأبرياء، خاصة النساء والأطفال، الذين يستحقون الحماية الكافية من المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، دعوني أضيف بسرعة أن صنع القرار داخل الأمم المتحدة نفسها ما زال رهينة للمصالح التي ليست بالضرورة مقتصرة على أقوى الأعضاء. ولا شك، أن الديناميات الداخلية للمنظمتين قد أثرت على العلاقة بينهما، وليس دائما بصورة إيجابية. وينبغي النظر في هذه العوامل بعناية، إذا أردنا للواقعية أن تسود في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن غانا تفخر بأنها من بين البلدان التي وقّعت على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وفي عام ٢٠٠٥ امتثلنا لفريق لتقديم استعراض هام لوضعنا الداخلي. ونعتقد أن أفريقيا لن تستطيع أن تخرج أكثر قوة إلا من خلال الاعتراف بعدم الوفاء بالتزاماتنا الوطنية الفردية وباتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. ونأمل أن تولي الأمم المتحدة اهتماما فعالا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأن تدعمها كي تتمكن من الإسهام بقوة في السلم والأمن في أفريقيا.

وفي الختام، هناك حاجة إلى متابعة أكثر انتظاما واستدامة للتحول الاستراتيجي الذي حدث في التفكير المعاصر بخصوص السلم والأمن. وقد اعترفت البلدان الأفريقية منذ فترة طويلة بأن التقدم الكبير في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون والإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، من بين مجالات أخرى، شرط أساسي لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين. وإذا أريد للاتحاد الأفريقي أن ينفذ مسؤوليته بموجب الفصل الثامن كواحد من أعمدة البناء الأمني العالمي، يجب تشجيعه ودعمه على اتباع استراتيجية وقائية تعالج الأسباب الرئيسية للصراع وعدم الاستقرار في منطقتنا بطريقة شاملة. وإذا لم يتم ذلك، لن تتحقق النهضة الأفريقية في هذا القرن.

وختاما، إننا نؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد جنوب أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود باسم أعضاء مجلس الأمن أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية جمهورية إندونيسيا، معالي السيد إمرون كوتان.

السيد كوتان (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود منذ البداية أن أعرب، بالنيابة عن وفد بلدي، عن تقديرنا لسعادتكم لتنظيم هذه المناقشة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي، في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن هذه المناقشة المواضيعية، التي جاءت سريعا بعد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة المعقودة في أديس أبابا، برعاية دولة رئيسية في الاتحاد الأفريقي، هي فرصة سانحة لنا لإعادة النظر في هذا الموضوع الهام.

والعلاقات في الوقت الحاضر بين الأمم تتسم بأربع عمليات هامة تؤثر، بطريقة أو بأخرى، على النشاط الداخلي والخارجي لكل أمة. الأولى هي تعددية الأطراف. والأمم المتحدة محورية فيما يتعلق بتعددية الأطراف المعاصرة؛ فمنذ إنشائها تعمل بثبات وبطريقة متضافرة على صون السلم والأمن الدوليين وعلى تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني.

والعملية الثانية هي ''الإقليمية''، التي تنتشر على نحو ثابت، وتنشأ كقوة تنعش دينامية العالم. في أوروبا، يدمج الاتحاد الأوروبي الأوروبيين في حس عميق بانتماء بعضهم إلى بعض. وتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي سجل انطلاقا جديدا نحو أفريقيا أكثر اندماجا. وفي منطقتنا، تتحرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا من مجرد رابطة صوب جماعة لها حس عميق بالتكافل والوحدة. ومثال

جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا نشأ على أساس المعايير المتأصلة في أركانها الثلاثة، أي الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية للرابطة، والجماعة الاجتماعية – الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ثالثا، مؤخرا بُذلت جهود لزيادة الفوائد المتبادلة إلى أقصى حد عن طريق الشراكات بين الأقاليم. وقد يسّر التعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال، التعاون بين الأمم الآسيوية والأمريكتين. ولدينا اجتماع آسيا – أوروبا – وهو جسر بين الآسيويين والأوروبيين. وبين آسيا وأفريقيا، أُعيد تنشيط جسر التعاون المقام منذ وقت طويل بين القارتين، بإطلاق الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة عن طريق مبادرة شاركت في تقديمها إندونيسيا وجنوب أفريقيا – بلدكم الحبيب، سيدتي الرئيسة.

وأخيرا، يزداد حاليا وعينا أيضا بالإلحاح المتنامي للتعاون في إطار تعددية الأطراف: الإقليمية. ويتجلى ذلك على نحو خاص في العلاقة بين الأمم المتحدة ومختلف الترتيبات الإقليمية، وهو موضوع يود وفد بلدي أن يتوسع في تناوله.

إن واضعي الميثاق كانت لديهم رؤية للإقليمية التي لم تكن قد نشأت بعد ولأهمية علاقتها بالأمم المتحدة حينما أدرجوا الفصل الثامن في الميثاق. نرى أن ذلك الفصل يعكس النزعة البراغماتية للواضعين فيما يتعلق بالحالات التي لا تكون فيها الأمم المتحدة قادرة دائما على أن تحقق بمفردها أهدافها. وينص الميثاق أيضا على تشجيع المنظمات الإقليمية على تحديد وأداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين. واليوم، تتسم رؤيتها بالأهمية، وتحقيقها واضح للعيان.

وإسهامات المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن وفي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي – السياسي داخل وخارج بيئاتها متزايدة. وتولّي الاتحاد الأوروبي للمسؤولية في جهود تحقيق الاستقرار في مقدونيا والبوسنة والهرسك مكّن الأمم المتحدة من استعمال المزيد من مواردها للتصدي لتهديدات السلم والأمن الدوليين في مناطق أخرى.

وبدأ الاتحاد الأفريقي والترتيبات دون الإقليمية الأخرى في أداء دور مماثل استجابة لمختلف التحديات الأمنية في القارة الأفريقية. ووسع الاتحاد الأوروبي نطاق اهتمامه فيما يتجاوز أوروبا. فقد تعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إيفاد بعثة للرصد في أتشيه بإندونيسيا. وأصبح ذلك النموذج الأول للتعاون المشترك بين المناطق الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا.

ثمة ثلاثة تصورات لكيفية تحقيق قدرة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على تعزيز علاقاتها فيما يتصل بحل الصراعات. أولا، يمكن للكيانين أن ينشئا بعثة مشتركة تنشر في مختلف أرجاء العالم. وهذا المشروع المتضافر يتطلب تكامل الموارد.

ثانيا، يمكن للأمم المتحدة أن تستأنف عمل بعثة كانت سابقا تحت رعاية منظمة إقليمية. وذلك ما كان محل مناقشة في حالة الصومال. وثالثا، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تتولى المسؤولية عن مواصلة بعثة للسلام بدأتها الأمم المتحدة. وثمة مثال ساطع على ذلك التصور وهو تسلم بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لقوة عمل الشرطة الدولية للأمم المتحدة.

وترتيب التعاقد الفرعي يمكن أن يكون تصورا آخر. ووفقا لذلك التعاقد تكلف الأمم المتحدة منظمة إقليمية بمهمة القيام بكل عملها أو بجزء منه. وذلك الخيار ذو أهميه على نحو خاص حينما يعتبر استعمال منظمة إقليمية للتصدي

للأخطار المهددة للسلام أكثر فعالية من المشاركة المباشرة من جانب الأمم المتحدة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تتوفر لديه مقومات البقاء حينما يتطور على أساس الشراكة على قدم المساواة. ومع ذلك، فإن وفد بلدي يعتقد أن الترتيبات الإقليمية ينبغي ألا تكون، بأي طريقة من الطرق أو على أي شكل من الأشكال، بديلا عن دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن. ومن المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، كما ينص ميثاقها على ذلك، صون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تبقى الأمم المتحدة مركز مواءمة أعمال الأمم في تحقيق السلم والأمن، كما ذكرتم بحق، سيدتي الرئيسة، خلال ملاحظاتكم الاستهلالية.

وابتغاء ضمان التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من المهم ضمان توفر أساس قانوني لذلك التعاون – مثل مذكرات التفاهم – وأيضا توفر بنى تعزز بعضها بعضا داخل الكيانين للإبقاء على الاتصالات.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لدى وفد بلدي شعور بالامتنان بسبب تحقيق قدر كبير من العمل فعلا في هذا المجال. ففي مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ أقرت الدول الأعضاء بالحاجات الخاصة لأفريقيا ووافقت على وضع خطة عشرية لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي. ونستمد التشجيع من توقيع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية على إعلان بعنوان ''تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار برنامج بناء القدرات ذي السنوات العشر للإتحاد الأفريقي''.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن سروره بخطة العمل المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساعدة الأمم المتحدة على بناء قدرات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالمناقشات بين شعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام، وهي المناقشات التي أجريت مرتين السنة الماضية لتحديد المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة أن تستجيب لمتطلبات بناء القدرات لتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، الذي حُدّد له تاريخ ٢٠١٠.

ونعتقد أن هذه المناقشات لها أهمية كبيرة في ضمان استجابات مشتركة فعالة للتحديات الأمنية في القارة، وأيضا في توضيح المسائل المزمنة المتعلقة بكيفية تحقيق إمكانية تنظيم وتفعيل التعاون الأمثل في كل من المجالات العامة والمحددة.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – وعلى وجه الخصوص بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – نشاط متعدد الأطراف هام يجب علينا جميعا أن نواصل تشجيعه والإسهام فيه. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا أكبر في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين توخيا لتحقيق حلول أكثر قبولا وشمولا للصراعات في مختلف المناطق.

وتود إندونيسيا أن تؤكد دعمها لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، الذي وقعت معظم الصراع في منطقته. ويحدونا الأمل أن تتطور تلك الشراكة إلى إجراءات مشتركة وجيهة، لا لوضع حد للصراعات فحسب، التي تقوض سلام القارة ورخاءها وأمنها، وإنما أيضا النهوض بالتنمية المستدامة لدولها.

السيد النصر (قطر): السيدة انكوسزانا دلاميني – زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، أود في البداية أن أعرب عن خالص سرورنا لرؤيتكم تتبوأون مقعد رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئكم على الأسلوب المتميز الذي أدار به وفد بلادكم أعمال مجلس الأمن منذ بداية الشهر، بقيادة

السفير كومالو وأعضاء فريقه. كما أود أن أعبر عن تقديرنا للاهتمام الكبير الذي يبديه بلدكم الصديق، جنوب أفريقيا، لموضوع التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين، وأن أشكركم على عقد اجتماع المناقشة الموضوعية المفتوحة هذه، وكذلك على تقديم ورقة المفاهيم القيمة في هذا الشأن (S/2007/148، المرفق).

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن الدور الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن واضعي الميثاق كانوا يدركون في الوقت نفسه أن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية دعامة أساسية للجهود الجماعية الهادفة إلى صون السلم والأمن الدوليين، ولذا، أفردوا فصلا كاملا من الميثاق لذلك التعاون الهام، أي الفصل الثامن.

ومنذ ذلك الحين، جعلت الظروف الدولية التي طرأت والأشكال الجديدة التي اتخذتها الصراعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين والإقليميين - جعلت من الضروري تطوير وتحديث وتوسيع تعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يرتكز على التكامل فيما بينها والمزايا النسبية لكل منها والخبرات التي اكتسبتها. وهذا مع الإقرار بأن الفصل الثامن من الميثاق لا يزال يشكل إطارا عاما مقبولا لطبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية.

ويكتسب الدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صنع السلام أهمية خاصة لكونها أقدر على فهم الأسباب الجذرية للصراعات في مناطقها وعلى تقييم الأسلوب الأفضل للتعامل مع تلك الصراعات وحلها.

في السنوات الأخيرة تنامى إدراك المنظمات الإقليمية للبعد الإقليمي لمنع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. كما تزايد الدور الفعلي الذي تؤديه الهيئات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي في تلك المجالات، إضافة إلى مجالات أخرى مثل نزع السلاح ومنع انتشاره وحماية المدنيين، وحتى الكوارث الطبيعية. وقد قامت بعض المنظمات الإقليمية بإنشاء آليات لحفظ السلام تابعة لها كي تقوم بدور مكمل لدور مجلس الأمن والأمم المتحدة في هذا المضمار. وهنا يتبادر إلى الذهن على الفور مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وبموازاة ذلك تنامى الاعتراف في منظومة الأمم المتحدة بالبعد الإقليمي لصون السلم والأمن الدوليين، وبدور الترتيبات الإقليمية في ذلك المجال وإمكانية تطوير ذلك الدور. ويظهر ذلك جليا في عدد من قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، لا سيما القرار ١٦٣١(٢٠٠٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2006/39. كما أن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) عبرت عن نهج يؤكد أهمية تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق. ومن ناحية أخرى، فقد قدم الأمين العام في العديد من تقاريره ذات الصلة أفكارا مفصلة حول الجوانب المتعددة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسبل تطوير ذلك التعاون.

ولا تقتصر المسألة على الناحية النظرية فحسب. بل إن تجربة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات صنع السلام في عدد من الحالات تبرهن على الإمكانيات الكبيرة التي يبرزها التعاون والشراكة بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية وعلى الفائدة الكبيرة التي يمكن جنيها منه. ونود هنا أن نشير إلى أن الخبرات التي تم اكتسابها من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في القارة

الأفريقية لا تختص بتلك المنطقة، بل تشكل رصيدا يمكن أن تستخدمه الأمم المتحدة في المستقبل في أية حالات مشابهة.

ينبغي الاستمرار ببحث الأشكال المحتملة للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تقديم الدعم الدولي والموارد الدولية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز قاعدة الموارد الخاصة بها وبناء قدراتها وعقد اجتماعات منتظمة بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بهدف تطوير سبل التعاون والشراكة.

يجب أن لا يقتصر التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على النواحي العسكرية وحفظ السلام فحسب. بل يجب أن يشمل الجوانب الأخرى لبناء السلام ومنع الصراعات. ولا بد من النظر إلى الأمور نظرة شمولية بعيدة المدى وغير انتقائية، مما يزيد من فعالية جهود منع وحل الصراعات، ويعزز احترام الشرعية الدولية ويساهم في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إحلال السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمي.

ختاما، أنتهز هذه الفرصة للتقدم بالشكر لوفد جنوب أفريقيا على الجهود المضنية التي بذلها في إعداد البيان الرئاسي والذي نتطلع إلى اعتماده في ختام اجتماعنا هذا.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا أن نراكم، معالي الوزيرة، تترأسون هذا الاجتماع الهام. ونشيد بمبادرة رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس بتنظيم هذه المناقشة التي تتمحور حول موضوع العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك المضمار، يسعدنا أن نلاحظ أن التعاون والتفاعل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد تكثفا مؤخرا. ولقد أصبحت تلك العلاقة عنصرا حاسما في مواجهة العديد من التهديدات والتحديات الأمنية في القارة الأفريقية. ونغتنم هذه الفرصة لمناقشة سبل تقوية ورعاية تلك العلاقة الهامة لمنفعة الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذا الصباح ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني وددت أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية نراها ضرورية حول هذه المسألة.

سلوفاكيا، بوصفها عضوا في عدة تجمعات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، دأبت على المناداة والترويج بقوة للتعاون الإقليمي والتملك الإقليمي. فتطبيق كل نموذج عالمي أو إستراتيجية عالمية إنما يتم على الصعيد المحلي، ويجب أن يعبر عن خصوصيات حالات محددة ثابتة. وفي ذلك الصدد، يصبح التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية أداة حاسمة لا غنى عنها غالبا كنتيجة لعوامل شتى وللمزايا النسبية للمنظمات الإقليمية. فتلك المنظمات تتمتع أولا بالقدرة على أن تراجع وتشاطر الدروس والعبر المناسبة للظروف الخاصة وأن تفهم الخصوصيات المحلية والإقليمية. ثانيا، إن التأثير والثقة اللذين تتمتع بهما ميدانيا، هما غالبا أقوى بكثير مما تتمتع به المؤسسات العالمية. ثالثا، يمكنها أن تضمن جهودها الوطنية في سياق إقليمي.

ولا أتردد في أن أقول إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلم والأمن الدوليين يعود إلى جهود السنوات الأخيرة، الأكثر ثمرة ونجاحا. فقد تم احتواء عدة حالات للصراع، وأُخمدت توترات في عدة بلدان أفريقية، بفضل مشاركة الاتحاد الأفريقي ووساطته وتعاونه مع الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن تلك الشراكة لّما تبلغ أقصى إمكاناتها بعد، فينبغي تعميقها وتطويرها. ونوافق تماما

على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام وتقديم المزيد من الخبرة والموارد إلى أفريقيا لمساعدتها على بناء قدراتها الذاتية وتحسين جهودها القائمة في مجالات السلام والأمن والازدهار. فاستثمار المجتمع الدولي سوف يؤتي أُكله.

وكما يظهر من الوضع في العديد من البلدان الأفريقية التي لا تزال في حالة صراع، هناك حاجة ملحة إلى زيادة تحسين وتوسيع قدرات الاتحاد الأفريقي وإمكانياته وآلياته، بحيث تمكّنه من مواجهة حالات الأزمات، كتلك التي في دارفور والصومال. وفي ذلك الصدد، يؤسفنا أنه ليس هناك سوى تقدم ضئيل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا وأبوجا في السنة الماضية، على الرغم من الجهود المشتركة المكثفة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولهذا، فإننا لم نستطع حتى الآن نشر قوة حفظ سلام فعّالة، تضمن حماية فعّالة للمدنيين. لذا، فإننا نحث الرئيس البشير على أن يقدم السودان التعاون الكامل إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جهودنا المشتركة لتحقيق سلام دائم واستقرار حقيقي في السودان بأكمله.

وتشعر سلوفاكيا بالقلق العميق إزاء الحالة الراهنة والوضع الإنساني في الصومال. وإننا ندعم دعما كاملا الجهود المبذولة حاليا من الاتحاد الأفريقي، ونوافق على ضرورة قيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتقديم كل الدعم اللازم لتوطيد السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال. وفي ذلك الشأن، نحيي البلدان المساهمة بقوات وبدعم لوجستي ومالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وينبغي أيضا تعميق الشراكة العالمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في مجالات السلام والأمن العالميين. فهناك عدد من المجالات التي يمكن فيها للمنظمات الإقليمية أن تسهم في نجاح الجهود الوطنية والدولية، واسمحوا لي أن أقتصر على ذكر بعض تلك المجالات التي تميّزت بأهمية خاصة فيما يعني سلوفاكيا خلال عضويتنا في المجلس، والتي نود أن نرى فيها مشاركة أقوى من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

أولا، نعتقد أنه ينبغي للمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، أن تقوم بدور أكبر في تعبئة جهود واهتمامات أعضائها لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الإقليمية والعالمية المشتركة - بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإرهاب والأنشطة غير القانونية من جانب الأطراف الفاعلة غير الحكومية، في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنه لا يمكن التصدي لتلك المخاطر بكفاءة وفعالية، إلا من خلال التعاون والتفاعل الإقليمي. وينبغي لجميع المنظمات الإقليمية أن تسهم في مكافحة تلك المخاطر، لأنه ليس هناك ملاذ آمن منها ولا منطقة منيعة دونها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تقديم المساعدة والدعم الكامل إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات والمشاكل المتعلقة في بناء أنظمة للمناعة والحماية ضد المخاطر التي ذكرتها، والمقترنة بضعف القدرات البشرية والإدارية وقلة الموارد المالية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى زيادة التعاون والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة، ومع البلدان المانحة في تنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦). ونود أيضا أن نؤكد أهمية التعاون المباشر وتبادل الخبرات فيما بين المنظمات الإقليمية في مختلف المناطق من العالم، فيما يتعلق بأفضل الممارسات في التعامل مع التهديدات الأمنية والتحديات العالمية.

ثانيا، إن التعاون والدعم الإقليميين ضروريان أيضا في مجال إصلاح القطاع الأمني، حيث الملكية الوطنية شرط لا بد منه في نجاح ذلك الإصلاح واستدامته. وقد تولت

المنظمات الإقليمية مسؤوليات متزايدة الأهمية في صياغة جدول أعمال إصلاح القطاع الأمني. فقد أدت دورا محوريا في إعداد وتنفيذ برامج للإصلاح في عدة بلدان. وطوّر عدد منها أطر للسياسة العامة واستراتيجيات تنفيذية لتوجيه أنشطتها المختلفة في هذا المجال، أو أنها في مرحلة عملية التطوير. وقد أقرّ البيان الرئاسي المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعما لبرامج إصلاح القطاع الأمني بقيادة وطنية. ونعتقد أنه يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقوم بدور رئيسي في ذلك المجال. ولهذا، فإننا نتطلع، مع زملائنا في الاتحاد الأفريقي، إلى تنظيم حلقة عمل بشأن إصلاح القطاع الأمني، من المقرر عقدها في بريتوريا، في وقت لاحق من هذه السنة.

ثالثا، نود أن نثني على بعض الأمثلة الإيجابية في مجال بناء الثقة، حيث أثبت الاتحاد الأفريقي، مع شركائه دون الإقليميين - بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسواهما - أنه فعال بصورة متزايدة. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة قيادة أفريقية قوية في تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في صراع كوت ديفوار. وقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاق واغادوغو، الذي نأمل أن يسهم في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) وإيجاد حل نهائي لذلك الصراع الطويل.

وتعاون القادة الأفارقة مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على الوساطة في الأزمة الغينية والإسهام في تلافي اندلاع صراع رئيسي، قصة نجاح أخرى. والنجاح المماثل هو التعاون بين الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، لدعم عملية مؤتمر البحيرات الكبرى وتعزيزها، التي أدت في النهاية إلى إقرار ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي رأينا أنه إذا أُبرم هذا الميثاق ونُفذ سريعا، فإنه سيشكل حجر الزاوية في توطيد السلام في تلك المنطقة دون الإقليمية، التي يُعد استقرارها أساسيا لاستقرار أفريقيا بأكملها.

ونعتقد أنه ينبغي استثمار الإمكانات والقدرات المميزة للاتحاد الأفريقي في بناء الثقة الإقليمية والدبلوماسية الوقائية، لإحلال سلام وأمن دائمين في القارة الأفريقية برمتها.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن وجودكم هنا، سيدتي الرئيسة، يؤكد أهمية هذه المناقشة. وإننا نود أن نشكركم على مبادرتكم بالحضور هنا اليوم، لترؤس مجلس الأمن. كما نرحب بحضور السيد أدادا، وزير خارجية الكونغو، وكذلك المفوض جنيد.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يوفر إطارا خاصا لتطوير العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن حسن الحظ أننا أحرزنا تقدما في ذلك الاتجاه في السنوات الأخيرة - كما دعا الميثاق - بفضل الاتحاد الأفريقي، الذي أدى دورا رياديا، وبفضل الاتحاد الأوروبي أيضا. وقد أفاد مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بمقدار كبير، من الجهود الجديرة بالتقدير، التي بذلها كل من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا. وينطبق ذلك على صعيدي إدارة الأزمات في أفريقيا ونشر قوات حفظ السلام في القارة. وسواء كان في بوروندي، أو دارفور، أو كوت ديفوار أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو ليبريا أو الصومال، قام الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بعمل جيد في تحديد المسار في ذلك الشأن. وبلدكم، سيدتي الرئيسة، قدّم إسهاما هاما في العديد من تلك الجهود.

ويتعين علينا الآن أن نوسع ذلك التعاون، وقد أخذنا علما بما قاله السيد جنيد هذا الصباح في ذلك الصدد.

وبالمثل، يُستحسن أيضا أن تقيم الأمم المتحدة تعاونا مماثلا مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

وبشكل عام، وكما ذكر بالفعل العديد من المتكلمين، فإن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا بد أن تقوم على أساس تكميلي وعلى أساس احترام المسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو الوارد في الميثاق.

إن فرنسا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي - وهنا أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل ألمانيا - يشاركون بشكل متزايد في صون السلام، بدعم الأمم المتحدة وبالعمل على بناء قدرات المنظمات الإقليمية. وقام الاتحاد الأوروبي، في إطار تعاونه مع الأمم المتحدة، بنشر عمليتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية - هما عملية آرتميس والقوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن نستخلص الدروس من هاتين العمليتين بغية تصميم أساليب جديدة تمكننا من زيادة التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاتحاد الأوروبي. وذلك التعاون هام أيضا في ما يتعلق بدارفور.

وأضيف أن بناء القدرات الأفريقية على منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها أمر يمثل أولية بالنسبة لنا. ومن شأن ذلك أن يمكّن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية من بلوغ بعض الأهداف التي حددتها لأنفسها. وبوسع إدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم إسهاما في ذلك الصدد نظرا لخبرتها في هذا المجال، الأمر الذي يجعلها طرفا فاعلا رئيسيا في ذلك الصدد. وكنا مهتمين بان نسمع ما قاله صباح هذا اليوم السيد العنابي بشأن موضوع تطوير شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزم التزاما كاملا ببناء قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام، ويعمل في ذلك الصدد على أساس الجهود التي بُذلت بالفعل بشكل ثنائي ومن جانب العديد من الدول الأعضاء، مثل برنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يستمر لفترة ١٠ أعوام، والذي بدأته فرنسا ويجري النظر فيه على المستوى الأوروبي. وبالتالي فإن الدورة ٦ للبرنامج، التي تشمل الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، ستمثل موجزا تجميعيا للاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بإحلال الأمن في أفريقيا.

ونرحب باقتراح الرئيس بالطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن وسائل تعزيز دعم قدرات المنظمات الإقليمية الذي تقدمه الأمم المتحدة، وخاصة قدرات الاتحاد الأفريقي. كما نشعر بالسرور إذ نعتبر أن التقرير يمكننا من أن نفحص، في الإطار القانوني القائم، إمكانية تعميق الحوار بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، أود أن أشكر جنوب أفريقيا على مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته ونحن نؤيده تأييدا كاملا.

السيد سيوزكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، في البداية أود أن أشارك الآخرين الذين سبقوني في اخذ الكلمة تقديم التهنئة لكم على عقد هذه المناقشة، وهي مناقشة حسنة التوقيت للغاية بالنظر إلى السياق الحالي لأعمال مجلس الأمن. كما أود أن أرحب بوجودكم معنا هنا.

وفي النظر في البند المعروض على المجلس اليوم، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع الدولي كلف الأمم المتحدة بالمسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي إطار هذه المنظمة، فإن هذه المهمة تتشاركها الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويتحمل المجلس المسؤولية الأولية عن صون السلام

والأمن الدوليين. وللجمعية العامة، في إطار قيود معينة متصلة بمسؤوليات المجلس، أن تنظر وان تقدم توصيات بشأن المبادئ العامة التي تحكم التعاون في صون السلام والأمن الدوليين، كما يجوز لها أن تناقش أي مسألة متصلة بصون السلام والأمن الدوليين تعرض عليها للنظر من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة.

كما أن صائغي ميثاق الأمم المتحدة تصوروا أهمية المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات، لأن تلك المنظمات تكون في أغلب الأحيان في موقف يمكنها من إيجاد وتعزيز حلول ابتكاريه ودائمة للصراعات. وتنص المادة ٥٢ من الميثاق على أن أعضاء الأمم المتحدة

''يبذل[ون] كل جهد لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن''.

وفي الواقع، وبمرور الوقت، فإن المؤسسات الإقليمية اضطلعت، بحكم الضرورة، بدور رئيسي في السياسة العالمية. وفي السياق الحالي للعولمة، فإن جميع الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يكون لها عنصر وتأثير إقليميين.

إن الأمم المتحدة طورت مجموعة من النهج نحو هذه المسألة تشمل اتفاقات التعاون مع المنظمات الإقليمية. وعمل مجلس الأمن على وجه الخصوص بصورة مشتركة مع المنظمات الإقليمية في صون السلام. وأكد المجلس مجددا على أهمية تلك الجهود المشتركة في عدد من القرارات، بما في ذلك القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وينطوي التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة على اعتراف بتكاملها واعتراف بالمزايا النسبية لكل منظمة. ويمكن للمنظمات الإقليمية في أغلب الأحيان أن تصبح فعالة أكثر من الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات على أرض الواقع نظرا لأن لهذه المنظمات فهما أفضل لخصائص تلك التهديدات للسلام والأمن الإقليميين. ومع ذلك، فإن النطاق التشغيلي للمنظمات الإقليمية مقيد بانعدام الموارد السوقية والمالية مما يحد من أنشطتها في الأجل الطويل.

وضمن المنظمات الإقليمية، فإن الاتحاد الأفريقي بالذات اتخذ خطوات رئيسية نحو الاضطلاع بدور أكبر في سياق صون السلام والأمن الدوليين. وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص أن يقدما المساعدة والتعاون في ما يتعلق بتلك الجهود. كما يجب أن يقوم التعاون مع الاتحاد الأفريقي على أساس الاعتراف ليس بقدرات الاتحاد فحسب بل الاعتراف أيضا بمسؤولياته، ولا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير قدرات الاتحاد على الاضطلاع بتلك المسؤوليات. وبطبيعة الحال، فإن ذلك المبدأ ينطبق على المنظمات الإقليمية الأخرى أيضا.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة دعم التحسينات التي تدخل على قدرة الاتحاد الأفريقي على منع نشوب الصراعات وحلها وصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يشمل ذلك الأفراد العسكريين والمدنيين، بمن فيهم عنصر الشرطة، تيسيرا لتحويل البعثات المتعددة الأطراف إلى بعثات إقليمية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تعزز الأمم المتحدة القدرة اللوجستية للمؤسسات المنوط بها مختلف جوانب عمليات حفظ السلام. ونرى من المهم للغاية أن تُستكشف خطط جديدة لتمويل العمليات المشتركة تجعل في مقدور الدول الأفريقية سداد جزء أكبر من التكاليف.

ومن المهم أيضا أن تواصل الأمم المتحدة دعم مبادرات الاتحاد الأفريقي لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، بمبادرة من الأطراف المتورطة في الصراع. وكما

أسلفنا الذكر، فإن المنظمات الإقليمية تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال.

علاوة على ذلك، تعني هذه المزايا النسبية أن من الممكن ومن الواجب أن يسير نقل المعرفة في كلا الاتجاهين. ويوجه مجلس الأمن الدعوة بصفة دورية إلى الوكالات الإقليمية لإسداء المشورة أو لتقديم تقارير إليه. وهذا إسهام ذو شأن في تسوية النزاعات الدولية. وعلى صعيد العمليات، تقدم تلك المنظمات الدعم اللوجستي، كما تفعل منظمة الدول الأمريكية على سبيل المثال في بعض الحالات، كما تضطلع بعمليات مشتركة وتشترك في نشر القوات في مناطق الصراع.

ومن الضروري الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة باستمرار بين الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية بغية استمرار الحوار وإثرائه. فسوف يؤثر تحسين التعاون والتضافر بين هذه الوكالات وبين الأمم المتحدة ومجلس الأمن في المستقبل على قدرة المجتمع الدولي على الامتثال لدعوة الفصل الثامن من الميثاق لنا باللجوء أولا للوكالات الإقليمية قبل إدراج مختلف الأزمات في جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة العامة عن العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وبصفة خاصة اليوم مع الاتحاد الأفريقي. كما أرحب بحضور وزير خارجية الكونغو، السيد رودولف أدادا.

لقد ازداد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، زيادة كبيرة في الأعوام الأخيرة. وترحب بلجيكا بهذا التطور. وينطبق نفس الشيء على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وما زال من التحديات الهامة كيفية تحديد الأدوار التي ستؤديها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجلس الأمن في إدارة الأزمات بشكل أفضل. وتنشأ نفس الأسئلة المرة تلو المرة في الممارسة العملية وعلى أرض الواقع. من يمسك بزمام المبادرة: الأمم المتحدة أم المنظمات الإقليمية المعنية؟ كيف ندمج الدينامية الإقليمية ضمن إدارة الأمم المتحدة للأزمة، وبالعكس من ذلك، كيف تراعى دينامية الأمم المتحدة في العمل الإقليمي؟ ويتجلى تعقيد هذه العملية في إدارة أزمة دارفور.

وتثق بلجيكا في أن مناقشات اليوم سوف تساعد في صياغة رد على تلك التساؤلات، مع التأكيد بصفة خاصة على دور مجلس الأمن تحديدا بوصفه قوة دافعة. كما أود التشديد من وجهة نظر بلجيكا على أن هذه العملية من شأنها أيضا أن تعين على توضيح إطار العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بالدعم الذي يمكن للاتحاد الأوروبي تقديمه على نحو مفيد لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وبصفة خاصة من خلال مرفق السلام. وهنا أشير إلى البيان الذي سيدلي به بعد قليل زميلي ممثل ألمانيا الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي.

ويمثل التعاون والتنسيق والقدرات المفاهيم الرئيسية التي تحدد نجاح العمل المشترك بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد شدد مجلس الأمن في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) على أهمية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع مراحل إدارة الأزمات. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تتوافر لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القدرة على أداء أدوارها بفعالية. وفي هذا السياق تنشأ مسألة تعزيز قدراتها، ولا سيما العسكرية منها. ومن الواضح أنه كلما تحسّن الاتساق بين عمل المنظمة

الإقليمية وعمل الجهات المانحة والجهات المساهمة المالية المحتملة تعزز فرص العمل المشترك التي يتيحها لنا الفصل الثامن من الميثاق.

أما فيما يتعلق بالتنسيق بين الجهود المشتركة، فمن الواضح أن الأمم المتحدة لا يجب أن تحتكر في هذا المجال. ذلك أن للمنظمات الإقليمية دورا هاما بل ويكون لها أحيانا دور رئيسي تؤديه. ومن ثم يتمثل السؤال في تحديد المسارات التي يمكن استكشافها للنهوض بتنسيق جهودنا المشتركة. ومن العناصر الجديرة بالنظر بالتأكيد زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أعمال مجلس الأمن، من خلال مشاركتها في جلسات المجلس حسب كل حالة على حدة. كما يمكن للتشاور المسبق بشأن ما يصدر عن المجلس، من قبيل القرارات والبيانات الرئاسية وغيرها، أن يسهم أيضا في تحسين التنسيق بين جهود الجميع.

ولكن، كما قال غيري من الجالسين حول هذه الطاولة صباح اليوم، يجب علينا أن ننظر في تحسين التنسيق بين أعمال مجلسنا ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. غير أن أي عمل تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين يجب، وفقا للميثاق، أن يحظى بتفويض سابق من مجلس الأمن. ومن الضروري ألا تستبق قرارات المنظمات الإقليمية الحكم على ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات.

لا جدال في أن التنسيق والتعاون والقدرات هي المعايير الثلاثة لمناقشاتنا اليوم. فهل يجب حصر هذه المعايير في سيناريوهات جامدة ومحددة مسبقا؟ لا نرى ذلك. وتعتقد بلجيكا أن الأخذ بنهج عملي يركز على الممارسة بدلا من التركيز على النظرية، ويأخذ بعين الاعتبار الخاص الدروس المستفادة من العمليات الجارية، يمكن أن يستخدم إطارا لمواصلة تعزيز وتهذيب العلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أصدق الترحيب وآيات الشكر الحار لكم يا سيدتي الوزيرة، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا فرصة ثمينة للتركيز على مسألة بالغة الأهمية. ونرحب بمبادرة جنوب أفريقيا، ونرجو أن تمثل خطوة أولى نحو إجراء مناقشة بنّاءة عن أفضل الطرق لاستغلال إمكانيات الفصل الثامن من الميثاق. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية الكونغو، السيد رودولف أدادا، والأمين العام لإدارة الشؤون الخارجية في إندونيسيا، السيد كوتان.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيلقيه لاحقا ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، غير أنني أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في هذه المناقشة، التي تهدف قبل كل شيء إلى استكشاف العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أود أن أذكّر بالملاحظات التي أبداها رئيس وزراء إيطاليا، السيد رومانو برودي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ففي تلك المناسبة، ذكَّر بكلمات أحد الآباء المؤسسين لأفريقيا، ليوبولد سنغور. وقد اعتاد سنغور أن يقول إنه يجب على كل من يرغب في العمل بصورة مخلصة مع أفريقيا أن يتعامل معها بتواضع، إدراكا منه أنه بينما قد يكون لدى المرء الكثير مما يعطيه، ربما يكون لديه أيضا أكثر من ذلك ليتلقاه، ويستمع إليه، ويتعلمه. وعبارة سنغور تعبر تماما عما تنطوي عليه مناقشة اليوم من مشاعر.

ومما لا شك فيه أن للأمم المتحدة الكثير مما تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجالات المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والدروس المستفادة طوال أكثر من ٥٠ سنة

من تجارب حفظ السلام وبناء السلام في سائر أنحاء العالم، وربما فيما يتعلق بالتمويل أيضا. غير أننا في الأمم المتحدة لدينا أيضا الكثير مما ينبغي أن نتعلمه من الاتحاد الأفريقي. وأقصد هنا، تحديدا، التقدم الهائل الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في إدارة وتسوية الصراعات الأفريقية، فضلا عن الطريقة التي تمت بها هيكلة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد والنهج الذي يتبعه في عمله. وبالتالي، فإن التعاون بين منظمتينا يتسم بالإثراء والاستفادة المتبادلين ويجب ألا يشكل بالتأكيد عملية ذات اتجاه واحد.

وقد كان التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حتى الآن، مدفوعا بالحاجة وقد طُور على أساس كل حالة على حدة. وترحب إيطاليا بما اتُخذ مؤخرا من خطوات نحو نهج استراتيجي ومنهجي بقدر أكبر، مثل القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، والقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، وبرنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، والبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في السنة الماضية (S/PRST/2006/39). كما نتطلع إلى اتخاذ مزيد من الخطوات التي قد تفضي إليها هذه المناقشة، لا سيما البيان الرئاسي الذي سيُعتمد لاحقا.

وهنا، أود أن أشدد على بعض النقاط.

أولا، تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن في أفريقيا، وغيرها من المناطق، بشكل راسخ على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولذلك المبدأ الأساسي أبعادا ذات مستويين: فمن جهة، تكون المنظمات التي يسند إليها مجلس الأمن ولايات مسؤولة عن إبقاء المجلس على اطلاع تام عن أنشطتها وفقا للمادة ٥٤ من الميثاق، وعن التصرف في إطار المبادئ التوجيهية الواردة في الولاية المحددة. ومن الجهة الأخرى، لا يعني الانتداب الانسحاب، وينبغي لمجلس الأمن مواصلة تقديم الدعم والتوجيه للأطراف الفاعلة الإقليمية في تنفيذ ولايتها.

ثانيا، ينبغي لنا أن ننظر في إمكانية وضع مبادئ توجيهية تتسم بما يكفي من المرونة لكي تُطبق على مختلف أشكال التعاون. فليس هناك أي صيغة أو حل مناسبين لجميع ما قد يندلع من أزمات. غير أن هذا لا يعني تجاهل وضع معايير متجانسة، واحترام بعض المبادئ المشتركة الأساسية. واعتماد بعض المعايير المحددة مسبقا من شأنه أن يمكِّن مجلس الأمن من تفادي التصور لوجود أي إمكانية للكيل بمكيالين.

وتتمثل النقطة الثالثة في أهمية ما قد يتلقاه الاتحاد الأفريقي من تعاون ومساعدة من المنظمات الإقليمية الأخرى. والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، سيواصل الإسهام بقسطه، على نحو ما تم التذكير به مؤخرا في نتائج اجتماع المجلس الوزاري الذي عُقد في وقت سابق من هذا الشهر. وأنا متأكد من أن الفرصة ستتاح لممثل ألمانيا كي يقدم مزيدا من التفاصيل بهذا الشأن.

وأخيرا، يكتسي، في رأينا، تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي والفروع التنفيذية للمنظمات الأفريقية دون الإقليمية أهمية بالغة لإنجاح أي استراتيجية تهدف إلى كفالة تعزيز الملكية الإقليمية للسلام والأمن في أفريقيا. وترحب إيطاليا بالجهود الهامة التي تبذلها في هذا الصدد الأمانة العامة للأمم المتحدة، خاصة إدارة عمليات حفظ السلام، وستظل تدعمها بفعالية، لا سيما في مجالي التدريب وبناء القدرات.

ويمكن أيضا مواصلة هذه المسائل في إطار الهيئات القائمة، لا سيما الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام. ولتحقيق ذلك الغرض أيضا، يمكن استكشاف إمكانية أن يُشرك بصورة ما ممثلون

من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المهتمة من خلال إنشاء فريق عامل مشترك جديد.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدني أن أرحب بكم، سيدتي الوزيرة، وأنتم تترأسون عمل مجلس الأمن، وأن أهنئكم برئاسة جنوب أفريقيا الناجحة للمجلس خلال شهر آذار/مارس، التي تتوج اليوم بإجراء مناقشة مفتوحة. ويرحب وفد بلدي أيضا بوزير خارجية الكونغو والمفوض المعني بالسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

يتطلب تحديد النُهج المشتركة اللازمة للتغلب بشكل فعال على التهديدات والتحديات الحالية زيادة التعاون بشكل مطرد بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن لديها من جهة، والشركاء الإقليميين من الجهة الأخرى. وعلى النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، يجب أن يستند هذا التعاون بشكل راسخ إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن.

وفي السنوات الأخيرة، عالج مجلس الأمن مرارا موضوع تعزيز التعاون العملي مع المنظمات الإقليمية. ومناقشة اليوم، التي تركز على التفاعل مع الاتحاد الأفريقي، تمثل مزيدا من التأكيد على ما يوليه مجلس الأمن من اهتمام جدي للمهمة الهامة المتمثلة في وضع استراتيجية فعالة لحفظ السلام، وتحقيق الاستقرار والأمن في أفريقيا. وهنا، يجب إيلاء الأولوية للأسلوبين السياسي والدبلوماسي من أساليب منع نشوب الصراعات وتسويتها، اللذين ينبغي فيهما للأفارقة أنفسهم أن يضطلعوا بدور أساسي. وفي عدد كبير من الحالات، مكنت جهود حفظ السلام التي بذلها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب بعثات الوساطة التي قام بها قادة سياسيون أفارقة بارزون، من إحراز تقدم كبير في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وقد دأبت روسيا على تأييد الرأي القائل بأنه ينبغي تقديم كامل الدعم إلى جهود المنظمات الأفريقية من خلال سلطة مجلس الأمن والقدرة اللوجستية والتقنية للأمم المتحدة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، التي نؤيدها تماما. وتكتسي الجهود الرامية إلى بناء قدرة أفريقيا على حفظ السلام - بما في ذلك تبادل المعلومات، والقيام بمناورات مشتركة، وتنفيذ برامج لإزالة الألغام - أهمية بالغة. ومن المؤكد أن الإفادات الراجعة مهمة، في المقام الأول لفعالية التخطيط للعمليات الإقليمية وتنفيذها، وكفالة المساءلة على الوجه المناسب أمام مجلس الأمن. وذلك أهم عندما لا يدعم المجلس تلك العمليات فحسب بل يتخذ أيضا قرارات تأذن بها.

وتسهم روسيا في تدريب حفظة السلام الأفارقة، وتنوي توسيع نطاق هذه الأنشطة. وقد عُقدت مناقشة هامة بشأن مشاكل أفريقيا، بمشاركة رئيسي الكونغو وجمهورية جنوب أفريقيا، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في العام الماضي في سان بترسبورغ في روسيا.

وتشكل المساعدة في مجالي إعادة الإعمار والتنمية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية لتحقيق السلام ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا . وهنا، تضطلع لجنة بناء السلام - التي أدرجت بالفعل بوروندي وسيراليون في جدول أعمالها - بدور تنسيقي بالغ الأهمية.

ونأمل أن تمكننا مناقشة اليوم من المضي قدما في تنفيذ القرارات التي اتُخذت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتعزيز زخم عملية تحسين التفاعل المتعدد الأوجه بين الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأخرى بغية تعزيز الأمن الدولي الجماعي على أساس الميثاق.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، ولجميع أفراد وفد جنوب أفريقيا على إعداده لمشروع البيان الرئاسي الذي حظي بموافقتنا كافة، والذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع حيوي من مواضيع الساعة. ويشرفنا أن تكونوا والوزراء الآخرون حاضرين معنا، وبصفة خاصة المفوض جنيد من الاتحاد الأفريقي. وأود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا السفير متوسيك نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية موضوع يقع في صميم التحديات والمعضلات والفرص الحالية التي تواجه حفظ السلام في أفريقيا. واسمحوا لي أن أطرح بعض الأسئلة.

أولا، كيف يمكن فهم أبعاد الصراعات العنيفة على أفضل وجه؟ لقد كان العديد من الصراعات الأفريقية الأخيرة حروبا أهلية، ورافقتها قضايا إقليمية كتدفق الأسلحة وتنقلات اللاجئين والاتجار بموارد الصراعات، والروابط بين مجموعات المتمردين في مختلف البلدان والديناميكيات السياسية الأوسع فيما بين الحكومات. وعندما تنشر عملية حفظ سلام دولية في مثل هذه الحالات للمرة الأولى، يتعين تقييم وفهم تعقيدات الحالة خلال بضعة أشهر. ومن ناحية أخرى، فإن المنظمات الإقليمية عادة ما يكون لديها تاريخ مشترك مع الأطراف الفاعلة المحلية ومعرفة وفهم أعمق للصراع. لذلك، ومن الناحية العملية، تعتبر الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية أمرا منطقيا. والشراكة مهمة أيضا بالنسبة لكل نطاق العمل ضد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي يضطلع به على صعيد مكافحة الإرهاب بالتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، كيف يمكن لعملية حفظ سلام أن تشكل وتصمم بحيث تكفل الإرادة السياسية لدعم ولاية العملية؟ وهنا، ينبغي لنا أن نكون واقعيين. فنوع عملية حفظ السلام التي يجري نشرها سيتوقف على السياق السياسي والجغرافي. وفي معظم الأحيان، ولأسباب سوقية و/أو سياسية، ستكون هناك حاجة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة مع مكون إقليمي. وهذا الطابع المختلط، إن جاز لي التعبير، أصبح أمرا مألوفا. وفي عام ٢٠٠٦، شهدنا شراكات لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وتيمور - ليشتي، وكان لكل منها شكل مختلف. وفي أفريقيا، عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معا في عدد من التشكيلات المختلفة والصعبة في أغلب الأحيان. وهذا النوع من التعاون سيظل قائما، وهو بالطبع، من وجهة نظر المملكة المتحدة، لا يقوض على الإطلاق صلاحيات الأمم المتحدة في حفظ السلام، ولكنه يستند إلى المزايا السياسية والعملية للتعاون.

ثالثا، كيف يمكن استخدام قدرات المنظمات الإقليمية على أفضل وجه في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؟ فميثاق الأمم المتحدة ينص على تدخل المنظمات الإقليمية في مسائل السلم والأمن في إطاره، ولكن لا يوجد نموذج واحد يصلح لكل الحالات وفقا للفصل الثامن. ويتعين علينا أن ننظر في السمات الخاصة لما ينبغي عمله في كل حالة على حدة. وقد يكون مجديا للأمم المتحدة أن تعمل مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية بشأن إطار للتعاون بالنسبة للسيناريو المختلط المحتمل أكثر من غيره من السيناريوهات. وحينذاك، سيتكون لدينا فهم أفضل للخيارات المتاحة المحتملة - يكون في واقع الحال نموذجا لتلك العمليات - وينبغي أن يساعدنا ذلك على

التوصل إلى اتفاق أسرع بشأن نوع العملية التي ينبغي لنا نشرها.

رابعا، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكفل قاعدة موارد مستدامة للجهود الإقليمية؟ وما من شك أنه لا بد لنا أن نجد طريقة لكفالة دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للجهود الإقليمية في قضايا السلم والأمن الدوليين. وفي ذهني هنا مثال دارفور حيث تلقت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالضرورة دعما دوليا هاما، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي. ولكن، كان من الصعب على الدوام أن نبقي على تدفق الموارد لفترة تزيد على بضعة أشهر. ونحن بحاجة إلى طريقة أفضل للقيام بذلك، وإلى مناقشة جادة وبحث جاد للعثور على حل يحترم الصلاحيات الخاصة بكل الهيئات المعنية المختلفة.

ولذلك، أرحب بالطلب الوارد في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا بشأن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الترتيبات الموضوعة بموجب الفصل الثامن من الميثاق. إن التمويل الرسمي من ميزانية حفظ السلام المقدم إلى منظمة إقليمية تحديدا قد لا يكون ممكنا، ولكن المساعدات الأخرى ينبغي أن تكون تلقائية.

أخيرا، سؤالي الخامس هو: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام على المدى الأطول، ولا سيما القوة الاحتياطية الأفريقية؟ فلا شك أننا بحاجة إلى تطوير شراكة فعالة بين المجتمع الدولي ككل والاتحاد الأفريقي، بغرض توفير قدرات حفظ سلام فعالة للاتحاد الأفريقي في القارة. ولكي تصبح القوة الاحتياطية الأفريقية والألوية الإقليمية الخمسة المكونة لها، جاهزة للعمل بحلول عام ٢٠١٠، فإن ذلك يشكل تحديا حقيقيا. إن الجهود الحالية لمجموعة الثمانية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين الرئيسيين ليست منسقة بشكل فعال كما ينبغي أن تكون. والوقت يداهمنا، وبالتالي علينا أن نعالج هذه المسألة على وجه السرعة في عام ٢٠٠٧. وبالتالي، يحدوني الأمل في أن خلية دعم الاتحاد الأفريقي المنشأة حديثا في إطار إدارة عمليات حفظ السلام ستؤدي دورا هاما في تيسير عملية التنسيق تلك.

وأود أن أختتم بياني بإشارة سريعة إلى التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية حاليا. أولا، إن هيكل التعامل مع الشراكات سواء داخل الاتحاد الأفريقي أو فيما بينه أو مع الأمم المتحدة، ينبغي أن يتم تحديده وتمويله بشكل أوضح. ولدينا فرصة، مع إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام، لتأمين هيكل وموارد عمل الشراكة وإيلائها الاهتمام المناسب. وفي داخل الاتحاد الأفريقي، هناك حاجة إلى تعزيز قوام الموظفين لكي يصبح قادرا على تخطيط وإدارة العمليات في المستقبل. ويحدوني الأمل في أننا سنتمكن قريبا من التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن أسوة بالعديد من الشركاء الآخرين، وتوفر المملكة المتحدة دعما هاما للاتحاد الأفريقي في مجال تطوير هيكل السلام والأمن التابع له، ونحن ما زلنا ملتزمين بدعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في هذا المجال بالإضافة إلى استمرارنا في توفير دعم كبير للتدريب على العمليات.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عند الإسهام في عمليات مشتركة أن يكفلا العمل معا في الحالات، وأن يعملا جنبا إلى جنب في مراعاة لتطور الأوضاع. ويسعدني أن هذه المسألة تم إبرازها في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم – والذي نؤيده تأييدا مطلقا – لأنها ذات صلة بالحالة التي نواجهها في دارفور. ونحن نرحب هناك بالتعاون المؤسسي الممتاز الذي لم يسبق له مثيل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي كلمتكم، سيدتي الرئيسة، ذكّرتم بالنداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة لكي تشارك في دارفور بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. واسمحوا لي أن أقول بكل بساطة إنه في آب/أغسطس ٢٠٠٦ اعتمد هذا المجلس القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي كان ينبغي بموجبه نشر ٣٠٠ ١٧ عنصر من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دارفور. والرئيس البشير رفض الموافقة على هذه العملية وما فتئ يرفض ذلك. وبعد ذلك تم الاتفاق في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والسودان بشأن نهج المراحل الثلاث. وأنا أعلم، سيدتي الوزيرة، أنكم أديتم دورا مباشرا في تلك المفاوضات في أديس أبابا، ولكن الرئيس البشير عرقل التنفيذ مرة أخرى.

وأعتقد أنه قد آن الأوان لكي تقف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا، ولكي يصرا – بوضوح قاطع – على أن يفي الرئيس البشير بالالتزامات التي قطعها مرارا ولكن لم ينفذها فعلا.

ومن ناحية أخرى، كما قلتم، سيدتي الرئيسة، في كلمتكم الافتتاحية، سوف تكون هناك مشكلة أمنية حادة في دارفور بنهاية شهر حزيران/يونيه.

ثالثا، فلنأخذ مثالا آخر، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، خاصة هذا المجلس، أن تعجل العمل بشأن زمبابوي لكي تواكب عمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الشأن، ترحب المملكة المتحدة بالمناقشات التي ستجرى بشأن زمبابوي في مؤتمر القمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي غدا. ونأمل أن تبعث تلك القمة رسالة قوية عن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في زمبابوي، حيث تزداد الأخبار سوءا يوميا.

ونحن بحاجة إلى تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات وتبادلية العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل العملياتية والتكتيكية وكذلك على المستوى الاستراتيجي. وقد يبدو ذلك كلاما مبهما. إنه ليس كذلك، بل في صميم ما إذا كانت القوات التي تنشر في مسرح العمليات يمكن أن تقوم بالعمل المنوط بها، وتعمل سويا. إنه أمر أساسي وهام بالتأكيد. فالتدريب المشترك والتمرينات البيانية وأفضل ممارسات العمل المشتركة كلها هامة لضمان أن تكون المنظمتان قادرتين على العمل سويا على الأرض. وفي هذا الصدد، يثلج صدري أن أرى الاتحاد الأفريقي وقد عقد العزم على اعتماد نموذج تدريب كبار قادة البعثات الذي وضعته الأمم المتحدة مؤخرا.

وتعلق المملكة المتحدة آمالا كبيرة على الشراكة المستقبلية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فلقد لمسنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، سواء فيما بيننا أو في إطار الاتحاد الأفريقي. ومن جانبنا، تقف المملكة المتحدة على استعداد لمواصلة تقديم دعمنا للشراكة وللاتحاد الأفريقي ولمساعدة كليهما على العمل بصورة أفضل في السنوات القادمة.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدتي الوزيرة، أن أرحب بمعاليكم معنا هنا، وأن أرحب بمبادرة بلدكم بتنظيم هذه المناقشة بشأن واحد من أكثر المجالات حساسية في عمل مجلس الأمن.

وأود كذلك أن أرحب بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من الكونغو وإندونيسيا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على حضوره هنا. إنني أشكرهم جميعا على حضورهم. فهذا تعبير عن الأهمية التي يوليها هذا المحفل لهذه المناقشة.

سأتناول في هذه الكلمة أولا المبادئ العامة التي تعتقد بيرو أنها ينبغي أن ترشدنا في تعاوننا مع المنظمات الإقليمية. وبعد ذلك، سوف أشير إلى بعض الجوانب المحددة لهذا التعاون مع المنظمات الإقليمية، خاصة في أفريقيا.

أما بخصوص المبادئ، فأود أن أشدد على النقاط التالية. أولا، أود أن أشير إلى أهمية منع نشوب الصراع ونظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة. ويشمل ذلك بناء القدرة على الاستجابة بصورة مناسبة، حسب طبيعة المشكلة، عندما تظهر حالات الأزمات، معتمدين على واحد من الركائز الأساسية الثلاثة لدعم السلام - التي هي محور التركيز في عملنا هنا في مجلس الأمن - وهنا أشير إلى التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

ثانيا، بالنسبة لبيرو، أود أن أؤكد مجددا أن إطار العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في مهمة صون السلام الدولي هو الفصل الثامن، لا سيما المادة ٥١ من الميثاق. ولقد شاركت بيرو وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى بصورة فعالة في عملية الصياغة وصولا إلى النص الحالي الذي يوفق بين المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في مجال السلم والأمن الدوليين، والاعتراف بصلاحيات الاتفاقات الإقليمية المتسقة مع مقاصد ومبادئ الميثاق. ونعتقد أن المناقشات في مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٣ قد أسهمت بالمزيد في إطلاع أعضاء المجلس على المستجدات وفي مجريات تفكير المجلس في هذا المجال.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة أن تمول عمليات حفظ السلام التي تقع ضمن ولاية هذه المنظمة، ويجب أن تمنح جميع الدول الأعضاء الوصول إلى هذه العمليات لأن المشاركة في عمليات حفظ السلام ليست مجرد واجب، بل هي كذلك حق للدول الأعضاء.

رابعا، بالنسبة لبيرو، يجب ألاّ يقوض الطابع العالمي لمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه العمليات على أساس الأصل الجغرافي أو اللغة أو البيئة الحضارية.

خامسا، إن أفضل السبل لضمان العمل الدولي الفعال هو الحفاظ على قوة احتياطية موثوق بها يمكن نشرها بسرعة في حالة الأزمات، لكي تحتوي، في الصراعات الداخلية، أي تصعيد للعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ونذكر القليل من الويلات على سبيل المثال، لا الحصر.

سادسا، وأخيرا، لدينا مبدأ أساسي آخر وهو أن التعاون مع المنظمات الإقليمية يجب أن يكون مرنا ويجب أن يتطور لأن كل ظرف يتطلب معالجة خاصة.

أما بخصوص الجوانب المحددة، بالنسبة لبيرو، فأود القول إن الطريقة التي يتم بها التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات دون الإقليمية تمثل حقائق مختلفة. فمن ناحية، من الواضح أن لها مجالا واسعا لتطوير عملها المشترك لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وإيجاد حلول لها. ولديها أيضا مزايا نسبية بسبب قدرتها على التعرف على المشاكل الهيكلية والتعامل معها في مناطق محددة مثل المشاكل الكامنة في أصول العديد من الصراعات في أفريقيا.

وبالمثل، لدى المنظمات الإقليمية رؤية كلية تشمل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وحتى الاتصالات الشخصية. تلك مزية نسبية في عمليات حفظ السلام وفي بناء المؤسسات وفي المصالحة في ما بعد الصراع. ولذلك، نحن بحاجة إلى علاقة عملياتية مشتركة أكبر بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية.

مع ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأنه، في بعض الحالات، تنشأ صعوبات في هذا العمل المشترك أحيانا بسبب الصكوك التأسيسية للمنظمات الإقليمية

أو بسبب قوها المؤسسية، وفي أحيان أخرى بسبب الإرادة السياسية للشخصيات البارزة المعنية. وهذا يفسر لماذا يجد هذا التعاون أشكالا غير متماثلة من التعبير على أرض الواقع.

وفي الحقيقة، لدينا حالات يفيد فيها التعاون في تنفيذ مهام وولايات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فعلى سبيل المثال يمكننا، في هذه الفئة، أن نشير إلى تجربة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بوروندي. وكأمريكيين لاتينيين، نحن ندرك أيضا التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في تحقيق الاستقرار في هايتي.

وإلى ذلك، ما زالت لدينا أيضا حالات توضح إلى أي مدى يمكن أن تصل المشاركة، في هذه الحالة مع الاتحاد الأفريقي في التعاون مع الأمم المتحدة. وهذه هي الحالة مع الصومال أو المناقشات بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة. هذه حالات لدينا فيها توقع حقيقي للتقدم.

وعلى الطرف الآخر حالات قد واجهنا فيها صعوبات بالغة، وحيث لم نتمكن بعد، على الرغم من استعداد المنظمات، من التعاون على نحو مستمر لحماية المدنيين واستعادة الحوار السياسي فيما بين جميع الأطراف. وأشير طبعا إلى الحالة في دارفور.

وتتطلب القارة الأفريقية إيلاء أعظم اهتمامنا، لأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي ذو أهمية وقيمة كبيرتين بالنسبة للسلام والأمن. بيد أنه يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن السلام أكثر بكثير من توقف الأعمال العدائية. في هذا الصدد ينبغي للتعاون في حفظ السلام أن ينظر، من البداية، في استراتيجيات الخروج على أساس تثبيت الاستقرار في الأجل الطويل الذي لا يعتمد فقط على استعمال القوة. ولذلك، ينبغي أن يُركّز الاهتمام الأساسي على الحاجة إلى تعزيز تعاوننا لضمان الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة عن طريق بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الديمقراطي وضمان توفر مقومات الحيوية الاقتصادية. وبهذه الطريقة سنضع الأساس للتنمية المستدامة، مما يمكّن الرجال والنساء الذين يعيشون على القارة الأفريقية من تحقيق تطلعهم إلى السلام والأمن، وإلى التمتع بحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي لجميع السكان.

وختاما، أود أن أعرب ببساطة، مثل المتكلمين السابقين، عن تأييد بيرو لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد لدى نهاية مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر وفد جنوب أفريقيا على صياغته.

السيد ليو جينمين (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً، سيدتي الرئيسة، أود أن أرحب بكم في نيويورك وأن أشكركم على رئاستكم شخصيا للمناقشة العامة اليوم. واختيار موضوع العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين، دليل واضح على الاهتمام الكبير من جانب جنوب أفريقيا بهذه المسألة الهامة.

وفي السنوات القليلة الماضية، بذلت جنوب أفريقيا جهودا لا تكل وقامت بمساهمات هامة في النهوض بتطوير الاتحاد الأفريقي وصون السلم والأمن على القارة الأفريقية. نود أن نعرب عن إعجابنا بذلك وتقديرنا له. واسمحوا لي أن أشكر أيضا وزير خارجية الكونغو، مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، ووزير خارجية إندونيسيا، على حضورهما لجلسة اليوم.

وأود أن أقدم التعليقات التالية بشأن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة. أولا، تؤيد الصين تأييدا قويا التعاون التام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وكيفية زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن مسالة جديدة تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة مثل عائلة كبيرة واحدة تتكون من المجتمع الدولي. والمسائل التي تطرح على هذه العائلة الكبيرة يجب أن يديرها الجميع. وكما يقول مثل صيني مأثور، إن الجهود المشتركة لجمع الحطب تنشئ نارا ذات ضرام. ويخبرنا قول آخر بأن الجيران القريبين أعزّ من الأقارب البعيدين.

والسلام والانسجام في هذه العائلة الكبيرة للمجتمع الدولي يستندان إلى التعاون والتعاضد فيما بين أعضائها. وهذه هي الحالة من باب أولى فيما بين البلدان المتجاورة. وفي السنوات القليلة الماضية، ظلت الصين والبلدان الآسيوية المجاورة تستكشف مختلف الطرق لصون السلام والاستقرار في منطقة آسيا – المحيط الهادئ وحققت بعض النتائج الإيجابية. واتفاق التعاون ١٠ + ٣ فيما بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا أدى دورا بارزا في النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ومنظمة شنغهاي للتعاون وفرت أيضا منبراً فعالا لإجراء حوار متعدد الأطراف بشأن الأمن في المنطقة، ويقر المجتمع الدولي على نطاق واسع بأهميتها.

وعلى أساس هذه الأفكار والممارسات تفهم الصين وتحترم تماما رغبة البلدان الأفريقية في أداء دور أكبر في حل مسائلها الإقليمية عن طريق تكثيف التعاون مع المجتمع الدولي. وذلك بحد ذاته إسهام كبير في السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأفريقي، في مجال السلام والأمن، يمكن أن يسهم في جهود المجلس المبذولة للقيام بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع تطوير التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية عن طريق الترتيبات الإقليمية. والمنظمات الإقليمية يمكنها أيضا، نظرا للميزة النسبية التي تتمتع بها بسبب موقعها الجغرافي، أن تؤدي دورا فريدا في تسوية المسائل الإقليمية وصون السلام والاستقرار في المنطقة. وبتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين يمكننا أن نتصدى على نحو أسرع وأكثر فعالية لحالات الصراع، وأن نخفف أيضا عبء عمليات حفظ السلام المتزايدة باستمرار التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وخلال السنوات العشر الماضية ظلت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تبذل مختلف جهود التعاون والتنسيق في مجالات منع الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات وبناء السلام، مما أسهم على نحو فعال في تعزيز دور الأمم المتحدة وصون السلام والأمن الدوليين والإقليميين. ولقد ثبت خلال سنوات كثيرة من الممارسة، على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة، أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تتطور بالكامل وأن تؤدي دورا فعالا في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين ويمكنها أن تكتشف تماما إمكانيتها لاتخاذ الإجراءات.

ثالثا، هناك بيانات كافية وواضحة للسياسة العامة بشأن تعزيز التعاضد والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وما تشتد الحاجة إليه الآن هو العمل الملموس. ولقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن عبر السنين عددا كبيرا من القرارات واعتمدا كثيرا من البيانات الرئاسية. وأعاد مؤتمر القمة العالمي في سنة ٢٠٠٥ التأكيد على أهمية تقوية الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأفريقي.

والأمر الأكثر أهمية فيما يتعلق بتشجيع التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلم والأمن في المنطقة، هو اتخاذ إجراءات ملموسة على نحو أكثر ومساعدة الاتحاد الأفريقي على حل بعض القضايا المحددة. وينشر الاتحاد الأفريقي الآن بعثات لحفظ السلام في مختلف أجزاء أفريقيا ويؤدي دورا هاما في تخفيف حدة التوترات وفي حل المنازعات هناك. وفي نفس الوقت، تواجه عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي تحديات كثيرة من ناحية الأفراد والتمويل، مما قيّد قدرة الاتحاد على أداء دوره الفريد في هذا المجال.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا توفير مزيد من المساعدة للاتحاد الأفريقي في شكل التدريب والدعم اللوجستي. وينبغي له أيضا أن يساعد الاتحاد الأفريقي على تحسين قدرات الإنذار المبكر وقدرات حفظ السلام المتكاملة، حتى يستطيع الاتحاد أن يؤدي على نحو كامل دوره الفريد في تسوية المسائل التي تخص أفريقيا.

والصين يحدوها الأمل أن يتمكن الأمين العام من تقديم توصيات عملية محددة لنا حول تقسيم المسؤوليات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام والنهوض بالحوار والتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وترحب الصين بمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته جنوب أفريقيا وتؤيده. ونؤيد اعتماده في نهاية الجلسة.

السيدة ولكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة بالوزيرة دلاميني زوما، وبالوزير أدادا، وبالسفير إمرون قطان وبمفوض السلام والأمن جنيت في نيويورك وفي مجلس الأمن.

أود أن أشكر وفد جنوب أفريقيا على طرحه هذا الموضوع على بساط البحث في مجلس الأمن. إن مسألة السلام والأمن في أفريقيا تستأثر باهتمام أعضاء المجلس، وثمة دور يتعين أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية للدفع بالعديد من الصراعات الأفريقية صوب الحلول السلمية.

لقد رسم الاتحاد الأفريقي مخطط هياكله الخاصة للسلام والأمن وبدأ في استغلالها لمنع الصراعات وحلها ولمواجهة التحديات الأمنية الأخرى في القارة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية خطا الاتحاد الأفريقي خطوات واسعة في تنفيذ تلك المخططات وقد فعل ذلك بدعم من المجتمع الدولي. وإننا نقدر جهود الاتحاد الأفريقي في شتى أنحاء المنطقة، وبصورة خاصة في الصراعين الدائرين في السودان والصومال. ويتطلع المجتمع الدولي إلى أن يبدي الاتحاد الأفريقي روح الزعامة في منع الصراعات في المنطقة وأن يتصدى لها، سواء في الوساطة السياسية أو في حفظ السلام.

وفي غضون السنتين الماضيتين بلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ٧٠٠ ٧ فرد يرابطون في دارفور ويسعون إلى إنهاء الإبادة الجماعية وخلق الظروف الملائمة لحل سياسي دائم لأزمة دارفور. واضطلع الاتحاد الأفريقي بدور حاسم في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في عام ٢٠٠٤ واتفاق سلام دارفور في عام ٢٠٠٦، وبذل جهدا جهيدا لتطبيقه في الميدان. ولقد أدت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عملها خير أداء، لكن مهمتها في دارفور أضخم من طاقتها في ضوء التحديات التي تواجهها حاليا.

وفي الصومال وجدت بعثة الاتحاد الأفريقي لتثبيت الاستقرار نفسها في خضم بيئة صعبة لتوفير الأمن الجوهري في الميدان لمؤسسات الصومال الفدرالية الانتقالية كجزء من عملية مصالحة سياسية أوسع للشعب الصومالي.

التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أساسي. وإن الولايات المتحدة تدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتقوية هياكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن على جميع جبهات إدارة الصراع المتنوعة، بدءا بالإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع إلى حفظ السلام والتعمير فيما بعد الصراع. وإن الجهود الدولية لن تنجح إن لم تكن منسقة وتكاملية.

التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في غرب أفريقيا أدى إلى تسريع الانتقال من الصراع إلى الاستقرار ومن الاستبدادية إلى الديمقراطية. وإن نجاح حفظ السلام في أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي لا يكمن في توفر قاعدة مالية دائمة فحسب – وليس من دور الأمم المتحدة بالطبع أن توفر التمويل لعمليات غير تابعة للأمم المتحدة؛ فالأنصبة المقررة لمساهمات حفظ السلام للأمم المتحدة يجب أن تستخدم حصرا في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن تحت القيادة الواضحة للأمم المتحدة، مع الخضوع التام للمحاسبة التي تكفلها الإجراءات المالية والإدارية الأصولية للأمم المتحدة. كما يتسم التخطيط الفعال للبعثات وإدارتها بأهمية أساسية لنجاح عمليات حفظ السلام، وإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنهما وينبغي لهما أن يعملا يدا بيد في سبيل تحسين تلك الجوانب من عمليات الاتحاد الأفريقي، وفي سبيل بناء القدرات المؤسسية على الأمد البعيد.

المشورة والخبراء من الشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمملكة المتحدة وكندا وآخرين، يمكن أن تتيح دعما قيمًا للاتحاد الأفريقي. وفي السودان ينبغي إدماج أفراد الأمم المتحدة وشركائها بسرعة في قوات البعثة وفي مقار القطاعات.

الولايات المتحدة تقدم مساهمات سخية لعمليات المنظمات الإقليمية كبرهان على دعمنا لجهودها لحسم الصراعات الإقليمية. وقد ساهمنا في البداية بما يقرب من ٢٠ مليون دولار لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الدعم للانتشار السريع للوحدة الأوغندية بصفتها العنصر الرائد في تلك البعثة، التي يبلغ قوامها الآن ١ ٦٨٠ فردا في الميدان في الصومال. ونتوقع وصول قوات من بلدان مساهمة أخرى في الأسابيع المقبلة.

كما قدمنا أكثر من ٣٥٠ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة في السودان في غضون السنتين الماضيتين ونحن ملتزمون بمساعدتها في انتقالها إلى قوة تحت القيادة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وندعو الآخرين إلى التبرع بسخاء لتلك الجهود الحاسمة.

وسنواصل مساعدة المنظمات الإقليمية بتخصيص الموارد مباشرة للمجالات التي يتسم استخدامها فيها بأقصى فائدة. كما سنواصل تقديم المساعدة في بناء القدرة لهياكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن من خلال توفير التدريب والعدة والمستشارين وأنواع الدعم اللوجستي الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي ممثل مصر الكلمة.

السيد البقلي (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بحضوركم، سيدتي، في نيويورك لترؤس هذا الاجتماع الهام. وأود أن أرحب أيضا بالسيد أدادا، وزير خارجية الكونغو، وكذلك بمفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالعربية)

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة سبل تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار تعزيز منظومة الأمن الجماعي وتفعيل قدرة المنظمة على تسوية النزاعات

وتحقيق السلم والاستقرار، مع أخذ ما تضمنته أحكام الفصل الثامن من الميثاق في الاعتبار، حول إمكانية قيام المنظمات الإقليمية بمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما دام ذلك يتلاءم ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وتشجيع استكثار الحل السلمي عن طريق هذه المنظمات وبواسطتها بطلب من الدول المعنية أو عبر الإحالة من مجلس الأمن.

ومما لا شك فيه أن التوسع الجاري في تنفيذ عمليات حفظ السلام وتنامي دور المنظمات الإقليمية في التعامل مع أسباب الصراعات ومعالجة جذورها أصبح يحتم على الأمم المتحدة سرعة العمل لاستحداث آليات التشاور والتنسيق اللازمة، سواء في أفريقيا، حيث يلعب الاتحاد الأفريقي دورا رائدا، أو في غيرها من مناطق العالم، وبما يحقق تكامل العمل والأهداف ويسمح بدفع جهود الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة جهودا ملموسة من جانب العديد من المنظمات الإقليمية لتطوير هياكلها ولتعزيز آليات عملها ذات الصلة بتسوية الصراعات، سعيا لمواجهة تحديات الأمن والسلام، ولمواكبة تطور جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

وتعبيرا عن هذا التطور، نوهت وثيقة اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) بمساهمة المنظمات الإقليمية في جهود تحقيق السلم والأمن الدوليين، موضحة أهمية دعم علاقة أقوى للتعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة. كما نص قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) والقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) على تعزيز فاعلية دور المجلس في منع الصراعات، خاصة بأفريقيا، مبرزا الحاجة إلى تطوير شراكة فعالة بينه وبين الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية، في إطار أحكام الفصل الثامن من الميثاق. وقد مهّد لذلك البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/44) الذي اعترف بأهمية تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي لمساعدته على بناء قدراته للتعامل مع تحديات الأمن الجماعي.

ومن هذا المنطلق سعت مصر لترسيخ دعائم التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التعامل مع قضايا القارة، فتقدمت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى مجلس السلام والأمن الأفريقي بمبادرة تهدف إلى تفعيل علاقة التعاون القائمة بالفعل بين المنظمتين من خلال خلق آلية للتنسيق والتشاور بين الأجهزة المعنية بحفظ وبناء السلام في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول مختلف القضايا الأفريقية ذات الصلة، مع التركيز على تعزيز الإمكانيات الأفريقية بهدف زيادة قدرات القارة على التعامل مع المشاكل الأفريقية بأبعادها كافة، ومن خلال علاقة للتعاون تقوم على الاحترام المتبادل، وهو ما أيده مجلس السلام والأمن الأفريقي، مرحبا، في القرار الصادر عن اجتماعه بأديس أبابا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بالورقة المفاهيمية التي قدمتها مصر، وبما تضمنته من أفكار للتعاون.

وبناء عليه، فإننا نجدد دعوتنا لإقامة علاقة أفضل للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات حفظ وبناء السلام ووفق ما تضمنته الورقة المفاهيمية المصرية، من خلال ثلاثة مستويات للتنسيق والتشاور المشترك. الأول، بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن الأفريقي، عبر تكثيف دورية الاتصالات والتنسيق المشترك؛ الثاني، بين الأجهزة المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ونظيراتها بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى نحو ما بدأ يتطور حاليا في التعامل مع بعض بؤر التوتر الأفريقية؛ الثالث، بين لجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن الأفريقي، وبما يتماشى وأحكام الفصل الثامن من الميثاق، ويعمل في نفس الوقت، على تحقيق مبادئ وأهداف بروتوكول إنشاء مجلس السلام والأمن الأفريقي الذي أعطى المجلس صلاحيات تطوير وتنمية مشاركة فعالة للسلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي

والأمـم المتحـدة، ضـمن جهـود تحقيـق الـسلام والتنميـة في أفريقيا.

ولـضمان تحقيـق ذلـك، فإننـا نؤكـد أهميـة قيـام مجلـس الأمن بتوجيه رسالة سياسية واضحة تجدد تأكيد الرغبة في تفعيل أطر التعاون المشترك مع المنظمات الإقليمية في مجالات تسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، وفق علاقة واضحة المعالم، وبما يفتح الباب أمام وضع آليات تحقيق ذلك، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية المعنية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع أخذ ما نص عليه الفصل الثامن من الميثاق في الحسبان، وبناء على المبادئ الأساسية الحاكمة لعمل المنظمة في مجال حفظ السلام، التي نؤكد على أهمية الالتزام بها في إطار أي تعاون مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، سواء فيما يتعلق باشتراط الحصول على موافقة الأطراف قبل التنفيذ، أو الحيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على تكامل أراضيها واستقلالها السياسي.

إن مصر، بحكم عضويتها الحالية في مجلس السلام والأمن الأفريقي، وفي إطار المعالم الرئيسية لمبادرتها، على استعداد للتعاون مع أعضاء مجلس الأمن ومع كل الدول الممثِّلة للقارة في المجلس، لدفع هذه المبادرة وغيرها من الأفكار، وصولا إلى إطار للتشاور والتنسيق الدائم بين المجلسين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي ممثل السودان الكلمة.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يسعدني استهلالا أن أتقدم إليكم شخصيا، وعبركم لبلادكم الشقيقة، بخالص التقدير والامتنان للكفاءة العالية والمهنية الرفيعة التي ميزت رئاستكم لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٠٧. لقد أكدت رئاسة بلادكم الفاعلة لمجلس الأمن دور جنوب أفريقيا الرائد والبنّاء على الصعيدين الدولي والإقليمي، والتزامها الأكيد بهما. كما أبانت بوضوح ما ظللنا نؤكده وهو أن إصلاح مجلس الأمن ودعمه سوف يصب إيجابا في مصلحة أمن وسلام واستقرار العالم بأسره.

نرحب بالوزيرة، السيدة زوما، والوزير الكونغولي أدادا، وسعادة السفير سعيد جنيت، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي.

نشكر لكم مجددا، السيد الرئيس، هذه المبادرة البناءة الهادفة، وهي تخصيص جلسة اليوم لأمر هام كان لزاما أن يفرض نفسه كأولوية ملحة بالنسبة لمجلس الأمن، القيّم على صون الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم المعني قبل غيره بمقتضى الميثاق، بترجمة بنوده ذات الصلة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية إلى واقع، وأعني هنا تحديدا ما نص عليه الميثاق في المادتين ٥٢ و ٥٣، من الفصل الثامن، اللتين تنطبقان تماما على العلاقة المتوخاة مع الاتحاد الأفريقي – موضوع مداولاتنا – وبعثته التي تنهض بدور رائد ومقدر في السودان.

كما يعلم الأعضاء، فقد نص العديد من الأدبيات الدولية على ضرورة تعزيز التعاون في صيانة الأمن والسلم الدوليين بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وكان من بين ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع قمة مراجعة تنفيذ أهداف الألفية عام ٢٠٠٥ التي تضمنت نصا واضحا في هذا الشأن:

> ”نؤيد قيام علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عملا بأحكام الفصل الثامن من الميثاق، ولذلك نعقد العزم على ما يلي:
>
> ”(أ) توسيع نطاق التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق اتفاقات ذات طابع رسمي تعقد بين

الأمانات المعنية، وإشراك المنظمات الإقليمية، على النحو المناسب، في أعمال مجلس الأمن‘‘. (قرار الجمعية العامة ٦٠/١، الفقرة ١٧٠)

ولعل الآباء المؤسسين الذين صاغوا الميثاق قد هدفوا لتحقيق التكامل في الأدوار وصولا إلى الأمن الجماعي العالمي المنشود. وعليه فإننا لا نبحث اليوم عن مبادئ أو مرجعيات توجيهية جديدة لتأطير هذه العلاقة، بل كفى بالفصل الثامن من الميثاق مرجعا فصلا في ذلك. ويتعين فقط تفعيل ما ورد بنصوص الفصل الثامن من الميثاق في هذا الشأن.

إن الحديث عن تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي يقودنا إلى البروتوكول التأسيسي لإنشاء مجلس السلام والأمن الأفريقي وولايته التي عالجت كل متطلبات تكامل الأدوار مع مجلس الأمن، تأسيسا على فرضية أن الأمن كلٌ لا يتجزأ. إن تصدي المنظمات الإقليمية لتحديات الأمن والسلم العالمي في محيطها الجغرافي المباشر إنما هو تعزيز لمنظومة الأمن والسلم الدوليين، وعمل يتم إنابة عن الأسرة الدولية. ومن ثم فإن الأصل هنا هو تكامل الأدوار وليس التنافس أو إحلال المنظمة الدولية كبديل للمنظمة الإقليمية متى ما اصطدمت المنظمات الإقليمية بتحديات التمويل وقصور الدعم الفني واللوجستي. إن التجارب العملية على الأرض هي التي تصقل خبرات هذه المنظمات الإقليمية وتعزز قدراتها الميدانية إذا ما توفرت لها المُعينات الأخرى اللازمة. ولذلك فإنه لا ينبغي تواتر الحديث حول ضعف أو عجز المنظمات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي، عن أداء دورها وحجب التمويل عنها.

والقول بأن الأمم المتحدة لا تدفع إلا إذا قامت بالقيادة والسيطرة قول مردود يتنافى ويناقض ما ورد بوضوح في هذا الشأن في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي أكد على دور المنظمات الإقليمية دون قيد أو شرط.

إن تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي يتطلب ما هو أبعد من مجرد التعاون في معالجة حالة ميدانية بعينها سواء كانت في دارفور أو الصومال أو غيرها، بل يجب أن يكون أساس ذلك شراكة استراتيجية فاعلة غير محدودة المدى تستند على الفصل الثامن من الميثاق، وتتحمل فيها منظمة الأمم المتحدة ما عليها من مسؤوليات والتزامات بما يمكّن منظماتنا الإقليمية، بحكم درايتها أكثر من غيرها بالتركيبات المحلية السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتمدد فيها جذور النزاعات، من التصدي بنجاح تام لمهامها، ومن ثم العمل على منع نشوب النزاعات وإدارة بوادر الأزمات واحتوائها في المهد بحكم ما توفره معطيات التواصل الجغرافي المباشر. ولن تتزحزح قناعتنا في أن محصلة هذه الشراكة هي تثبيت الاستقرار الإقليمي، ومن ثم تحقيق الأمن الدولي الجماعي بصورة تكاملية، أخذا في الاعتبار أن أكثر من ٦٠ في المائة من القضايا المدرجة كبنود أمام مجلسكم الموقر هي قضايا أفريقية. وإذا ما تأسست الشراكة المثلى مع الاتحاد الأفريقي وفق نصوص الميثاق المشار إليها، فإن الاتحاد الأفريقي كفيل بل وقادر على إدارة هذه الأزمات ومعالجتها في إطارها الأفريقي، وفي ذلك أيضا ترشيد للموارد والطاقات.

إن تجربة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قد ترجمت عمليا المزايا العملية التي توفرها المنظمات الإقليمية في صناعة السلام وحفظه، كما أنه قد أكدت بوضوح أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بالجوانب المتصلة بالتمويل والدعم اللوجستي والفني، على أساس الشراكة المتوخاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك يتعين تأسيسا على ما سلفت الإشارة إليه أن يبادر مجلسكم الموقر بإصدار الولاية اللازمة لأغراض التمويل وتعزيز القدرات المؤسسية والميدانية للاتحاد الأفريقي، وتطوير كفاءة الأفراد بالتدريب وتبادل الخبرات وأنظمة المعلومات والاتصالات، وقد أكدت اجتماعات أديس أبابا

رفيعة المستوى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ هذا المنحى بوضوح تام.

إن الاتحاد الأفريقي الذي رعى مفاوضات أبوجا بمنتهى الحكمة والصبر حتى تحقق اتفاق سلام دارفور قد أكد دون شك قدرته الكاملة على حفظ ورعاية هذا السلام، الذي جاء ثمرة لجهوده الخالصة، بمساعدة مقدرة من الأمم المتحدة والشركاء والمهتمين. ولقد رحبت بلادي دون تردد بالدعم المقدم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور تأسيسا على مقررات أديس أبابا وأبوجا، انطلاقا من فهمها العميق لتلك المنطلقات التكاملية. وأود هنا أن أصحح ما ذكره مندوب بريطانيا الموقر بأن حكومة السودان لم تعترض أبدا على حزم الدعم الثلاث المقدمة من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي. لم نعترض أبدا على ذلك، بل أكدت الحكومة، وما زالت تؤكد، ترحيبها الكامل. ولكنها تحفظت على بعض العناصر منها لأنها تعارضت مع اتفاقية سلام دارفور. ولذلك طالبت الحكومة بموائمة هذه العناصر مع اتفاقية سلام دارفور، مقترحة أن تقوم الآلية الثلاثية، وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان، بهذه المواءمة. اقترحنا أن تقوم هذه اللجنة بهذه الموائمة.

أما ما أشارت إليه ممثلة الولايات المتحدة حول ما أسمته بالإبادة الجماعية في دارفور فهو أمر لا يستحق الرد، وذلك لأن بيت الولايات المتحدة من زجاج. وأود فقط أن أقتبس من المقال الذي كتبته السنيورة مارغريتا بيكيت، وزيرة الخارجية البريطانية، الذي نشر في شباط/فبراير الماضي، ما يلي حول مشكلة دارفور، وعنوان المقال هو ''تغير المناخ يهدد وحدتنا'':

المناخ غير المستقر يؤدي لعالم أكثر اضطرابا، حيث أنه يشعل التوترات ويغذي الصراعات، فالصراع في دارفور له جذور عدة، ولكن من بين هذه الجذور التغير في سقوط الأمطار، الذي أدى إلى مفاقمة التنافس على الموارد بين القبائل الرحل ورعاة البقر ومربي الأغنام.''

ولئن كان هدف تحقيق السلام الكامل الشامل والمستدام بدارفور هو الأولوية الاستراتيجية القصوى لبلادي في هذه الآونة، فإننا نسعد بالجهود الحالية التي يضطلع بها السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ووصيفه من الجانب الأفريقي الدكتور سالم أحمد سالم، وهي جهود تجد ترحيب حكومة الوحدة الوطنية الكامل وغير المشروط، آملين حسب المعطيات الواعدة التي عكستها الزيارة الحالية للسيد إلياسون إلى السودان إلحاق الأطراف كافة التي لم توقع على اتفاقية أبوجا لعملية السلام. ونأمل أن يكون دعم عملية السلام في السودان هو الأولوية القصوى أيضا لمجلسكم الموقر.

وما دمنا بصدد الحديث عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق وتعزيز السلام والأمن الدوليين فإننا نتطلع إلى أن يكون دعم السلام عملا متكاملا تنهض به أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، وخاصة لجهة تنفيذ الأجندة التنموية للأمم المتحدة، حيث أن الفقر والتخلف الاقتصادي هما منشأ تلك التراعات. كما لا بد من جهد فاعل وخلاق للتجاوب مع جذور التراعات وخاصة الناتجة عن أسباب لم تكن مطروحة في السابق، مثل المتغيرات البيئية والمناخ غير المستقر ودورهما في ضمور الموارد، علما بأن للمتغيرات البيئية كما أوضحنا دورا رئيسيا في بروز مشكلة دارفور.

أرجو في الختام أن تشكل مداولات هذا المجلس اليوم نقطة انطلاق حاسمة لتفعيل الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لجهة دعم جهود الاتحاد الأفريقي وتوفير التمويل اللازم لعملياته، التي لا ينبغي أن تكون رهينة للاعتبارات السياسية السالبة التي تنتقص من حقه في الحصول على

التمويل والرعاية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. كما نرجو أن يخصص مجلس الأمن جلسة مشاورات لبحث سبل الاستفادة من التوصيات المتعددة التي وفرتها مداخلات هذا المجلس اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ما زال يوجد عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.